Al-Adab Journal **Issue. No (152) (March) 2025**

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

The Reality of Emirati Women's Political Participation in the Federal National Council

Mariam M. AlZaabi
PhD Candidate in Applied Sociology
mmaalzaabi@gmail.com
University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences - United Arab Emirates
Asst. Prof. Ouassila Yaiche (Ph.D.)
o.yaiche@sharjah.ac.ae
General specialization: Sociology - Sub-specialization: Sociology of development, Sociology of education
University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences - United Arab Emirates

Copyright (c) 2025 **Mariam M. AlZaabi, Asst. Prof. Ouassila Yaiche (Ph.D.),**

DOI: https://doi.org/10.31973/y30ba586

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

Women's representation in parliament happens to be one of the most vital forms of their political participation. Nevertheless, the level of progress being achieved in this arena is still slow regionally and internationally. The United Arab Emirates (UAE) is a young Arab state that was established in 1971, yet it went from zero representation of women in the parliament to equal representation in less than five decades. This study addresses the reality of Emirati women's political participation in the Federal National Council (FNC), as voters, candidates, and members. Using descriptive analysis, it highlights the different stages the FNC went through and the female presence in each stage. The study concluded that Emirati leadership adopted a gradual approach in involving Emirati women in parliamentary life. By having the opportunity and the competence, Emirati women were able to take on the initiative and became FNC members for the first time in 2007. In 2015, a female was voted in as a chaired of the FNC. And since 2019, Emirati women have been equally represented in the FNC, due to a quota system implemented by the government.

Keywords: Women Political Participation, United Arab Emirates, Federal National Council, Legislature, Women in Parliament.

***The authors has signed the consent form and ethical approval**

Al-Adab Journal Issue. No (152) (March) 2025
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

واقع المشارَكة السياسيَّة للمرأة الإماراتيَّة في المجلس الوطني الاتحادي

الباحثة مريم محمد الزعابي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة/الشارقة
دولة الإمارات العربية المتحدة

د. وسيلة يعيش
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة/الشارقة
دولة الإمارات العربية المتحدة

(مُلَخَّصُ البَحث)

يُعَدّ تمثيل المرأة في البرلمان من أهم صور مشاركتها في الحياة السياسيَّة، إلا أن التقدُّم المحرَز في هذا المجال لا يزال بطيئًا على المستوى الإقليميّ والدوليّ. تُعدّ الإمارات العربية المتحدة دولة عربية فتيَّة تأسست في عام (١٩٧١م)، ومع ذلك استطاعت في أقل من خمسة عقود أن تُحدث نقلة نَوعية على مستوى تمثيل النساء في برلمانها من الصفر إلى التساوي. تتناول هذه الدراسة واقع مشارَكة المرأة الإماراتيَّة في المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، كناخبة، ومرشَّحة، وعضوة؛ إذ وظفت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض المراحل المختلفة التي مر بها المجلس الوطنيّ الاتحاديّ والحضور النِّسْوِيّ فيه على مدى تلك المراحل المختلفة. خلصت الدراسة إلى أن القيادة في دولة الإمارات العربية المتحدة تبنت منهجاً تدريجياً في إشراك المرأة الإماراتيَّة في الحياة النيابية، وبفضل توافر الفرصة والكفاءة استطاعت المرأة الإماراتيَّة أن تتولَّى زمام المبادَرة، وأن تدخل أروقة البرلمان كعضوة لأول مرة في عام (٢٠٠٧م)، وأن تترأَّس المجلس الوطنيّ الاتحاديّ في عام (٢٠١٥م)، ومنذ عام (٢٠١٩م) أصبحت المرأة الإماراتية ممثلة بشكل متساوي مع الرجل في مقاعد المجلس الوطنيّ الاتحاديّ بفضل إقرار نظام (الكُوتَا) النسائيَّة على مقاعد المجلس.

الكلمات المفتاحية: المشارَكة السياسيَّة للمرأة، الإمارات العربية المتحدة، السلطة التشريعية، المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، المرأة في البرلمان.

*** وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في البحث**

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

مقدمة:

يُعدّ تمثيل المرأة في البرلمان من أهم صور مشاركتها في الحياة السياسيَّة، إلا أن التقدُّم المحرَز في هذا المجال لا يزال بطيئًا على المستوى الإقليميّ والدوليّ؛ فبحسب التقرير السنوي التابع للاتحاد البرلماني الدوليّ، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والذي يُقدِّم لمحةً عن المرأة في البرلمان حولَ العالَم، فقد بلغت نسبة مشاركة النساء في البرلمانات على المستوى العالَمي متوسط (٢٦.٩%) في عام (٢٠٢٣م)، بزيادة قدرها (٠.٤%) فقط عن عام (٢٠٢٢م) (IPU & UN Women, 2024, p.١).

وفي حين أن مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية شهدت تغيرات إيجابية خلال العقود الماضية من خلال اتخاذ بعض الدول العربية تدابير تشريعية وتنظيمية لزيادة نسبة تمثيل النساء في المجالس النيابية، إلا أن المنطقة العربية ككل لا تزال متخلفة عن الركب؛ إذ تبلغ نسبة النساء في برلمانات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١٦.٥% فقط، وهي الحصة الأدنى بالمقارنة مع باقي المناطق الجيوسياسية (IPU & UN Women, 2024, p.١٧).

ومع ذلك، فقد استطاعت التجربة البرلمانية الإماراتيَّة أن تقدم أنموذجاً ملهماً على مستوى العالم العربي من خلال تبنيها سياسة التدرج في إشراك المرأة في عمليات صُنع القرار. فعلى الرغم من كون دولة الإمارات العربية المتحدة دولة فَتِية تأسست في عام (١٩٧١م)، إلى أنها استطاعت أن تعزز من مشاركة المرأة الإماراتيَّة في الحياة البرلمانية، وتمكنت بفضل توافر الفرصة والكفاءة أن تتولَّى زمام المبادَرة، وأن تدخل أروقة البرلمان كعضوة لأول مرة في عام (٢٠٠٧م)، وأن تترأَّس المجلس الوطنيّ الاتحاديّ في عام (٢٠١٥م)، ومنذ عام (٢٠١٩م) أصبحت المرأة الإماراتية ممثلة بشكل متساوي مع الرجل في مقاعد المجلس الوطنيّ الاتحاديّ؛ ليحتل المجلس بذلك المركز الخامس دولياً في قائمة أكثر البرلمانات اتساماً بالمساواة بين الجنسين لعام ٢٠٢٤ (IPU Parline، ٢٠٢٤).

ومن منطلق أن لدولة الإمارات نموذجٌ ملهِمٌ في مجال تمكين المرأة في الحياة السياسيَّة، وبالذات على المستوى النيابي؛ تتناول هذه الدراسة واقع مشارَكة المرأة الإماراتيَّة في المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، كناخبة، ومرشَّحة، وعضوة، وذلك من خلال تناوُل المراحل المختلفة التي مر بها المجلس الوطنيّ الاتحاديّ والحضور النِّسْوِيّ فيه على مدى تلك المراحل المختلفة.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

لطالما حَظِيَ موضوع مشاركة المرأة في الحياة السياسية بأهمية كبيرة على المستوى الدولي، خاصة من قبل التقارير الأممية المرتبطة بشكل أساسي بتحقيق الهدف الخامس من أهداف خطة التنمية المُستَدامة ٢٠٣٠، "المساواة بين الجنسين." فقد تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من تحقيق إنجازات كمية ونوعية على مدار الخمسة عقود الماضية في ملف التوازن بين الجنسين بشكل عام، وملف المشاركة السياسية بشكل خاص، يتجلى أبرزها في القفز من المركز (٤٩) عالمياً في عام (٢٠١٥م) إلى المركز (٧) في عام (٢٠٢٤م) بحسب مؤشر المساواة بين الجنسين الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البوابة الرسميَّة لحكومة دولة الإمارات العربيَّة المتحدة، ٢٠٢٤). وعلى المستوى النيابي، فقد حققت دولة الإمارات إنجازاً متوازياً، فهي تحتل اليوم المركز الأول إقليمياً والخامس دولياً في قائمة أكثر البرلمانات اتساماً بالمساواة بين الجنسين لعام ٢٠٢٤، بعد أن كانت تحتل المركز (٦٠) دولياً في عام (٢٠١٥م) (IPU Parline, 2024; IPU Archive، ٢٠١٥).

تثير تلك الأرقام أسئلة حاسمة حول المنهج الإماراتي في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة النيابية، والخطوات المتبعة من أجل معالجة الثغرات التنظيمية التي حالت من دون مشاركة المرأة الإماراتية في الحياة النيابية منذ تأسيس الدولة في عام (١٩٧١م) حتى عام (٢٠٠٦)؛ وكيف وصلت المرأة الإماراتية إلى التمثيل المتساوي في المجلس الوطنيّ الاتحاديّ في عام (٢٠١٩م).

وفي إطار تنامي اهتمام الدول والمؤسسات الدولية بمسألة وقضايا المساواة بين الجنسين، وتعزيز مشاركة وتمثيل النساء في مراكز صنع القرار المختلفة، تقدم هذه الدراسة التقييمية واقع المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية في المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، من خلال الكشف عن سيرورة التواجد النسوي الإماراتي في عمليات صنع القرار السياسية.

وعليه، تتجسَّد مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: ما واقع المشارَكة السياسيَّة للمرأة الإماراتية على مستوى السُلطة التشريعيَّة، كناخبة، ومرشَّحة، وعضوة؟

يتفرع عن السؤال الرئيسيّ جملة التساؤلات الفرعيَّة الآتية:

١. ما مفهوم المشارَكة السياسيَّة؟
٢. ما مفهوم السلطة التشريعية في دولة الإمارات العربية المتحدة؟
٣. ما مراحل مشارَكة المرأة الإمارتية في السلطة التشريعية كناخبة، ومرشَّحة، وعضوة في المجلس الوطنيّ الاتحاديّ؟

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي، يتمثَّل في معرفة واقع المشارَكة السياسيَّة للمرأة الإماراتية على مستوى السُّلطة التشريعيَّة؛ وذلك من خلال الأهداف الفرعيَّة الآتية:

١. معرفة مفهوم المشارَكة السياسيَّة.

٢. معرفة مفهوم السلطة التشريعية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٣. معرفة مراحل مشارَكة المرأة الإمارتية في السلطة التشريعية كناخبة، ومرشَّحة، وعضوة في المجلس الوطنيّ الاتحاديّ.

منهج الدراسة:

في إطار سعي الدراسة إلى بيان واقع المشارَكة السياسيَّة للمرأة الإماراتية على المستوى السُّلطة التشريعيَّة، تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على وصف الظاهرة وتحليلها من خلال مراجعة متعمقة للأدبيات والبيانات. وفي هذا الصدد، تم جمع البيانات من مصادر ثانوية شملت الكتب والمجلات العلمية والوثائق الحكومية والمواقع الإلكترونية الحكومية، والمصادر الإعلامية، والمقالات الصحفية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من الناحية العِلميَّةَ في تناولها لموضوع مشاركة المرأة الإماراتية في الحياة النيابية لما له من ارتباط وثيق بتحقيق الهدف الأُمَمي الخامس من أهداف التنمية المُستَدامة، "المساواة بين الجنسين." ويتسق استعراض هذه الدراسة لواقع المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية في المجلس الوطنيّ الاتحاديّ مع التوجه العالمي نحو الدراسات الجندرية، والاهتمام العالمي المتزايد بمسألة التمثيل المتكافئ للجنسين في كافة المجالات، خاصة في ظل شح الدراسات المحلية والحديثة حول المسألة. فَلم يَسبِق للدراسات السابقة استعراض المنهج التدريجي الذي اتبعته القيادة الإماراتية لمعالجة الثغرات التنظيمية التي حالت دون مشاركة المرأة الإماراتية في الحياة النيابية منذ تأسيس الدولة في عام (١٩٧١م) حتى عام (٢٠٠٦)؛ حيث تكشف الدراسة عن المراحل المختلفة التي مرت بها المرأة الإماراتية للوصول إلى التمثيل المتساوي في المجلس الوطنيّ الاتحاديّ في عام (٢٠١٩م).

أمَّا على المستوى التطبيقيّ، يمكن لهذه الدراسة تقديم مَنظورات مهمة وتوصيات يَسترشد بها صُناع القرار على المستوى المحلي، والإقليمي، والدولي. فيمكن للأنموذج الإماراتي في إشراك المرأة في الحياة النيابية أن يلهم الحكومات والمنظمات غير الحكومية في صياغة سياسات واستراتيجيات وبرامج تعزز من مشاركة المرأة في البرلمانات.

مفاهيم الدراسة:

١. المشارَكة السياسيَّة:

تُعَدّ المشارَكة السياسيَّة من أبرز الموضوعات التي يتناولها علم الاجتماع السياسيّ، وتشير العديدُ من الدراسات في هذا المجال إلى أن هناك عَلاقة وثيقة بين الديموقراطية ومفهوم المشارَكة السياسيَّة، بل إن المشارَكة السياسيَّة تُمثِّل ركيزةً أساسيَّةً من ركائز الديموقراطية (الغفلي، ٢٠١١، ص.١٠٩؛ الورفلي، ٢٠١٨، ص.٢-٣).

ومن أبرز تعريفات المشارَكة السياسيَّة (Political Participation) هو تعريف كلٍّ مِنْ هنتغتون ونيلسون (١٩٧٦) وتعريف فيربا وني وكيم (١٩٧٨). إذ يرى هنتغتون ونيلسون أنَّ المشارَكة السياسيَّة هي نشاط أو مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها مواطن عادي أو مجموعة من المواطنين بهدف التأثير على صناعة القرارات الحكوميَّة، وقد تشمل هذه الأنشطةُ أعمالًا شرعيةً أو غير شرعية، سلمية أو عنيفة، وقد تكون فعَّالة أو غير فعَّالة، كما من الممكن أن تكون منظَّمة أو عفويَّة (Huntington & Nelson, 1976, p. ٤). في حين عرَّف كلٌّ من سيدني فيربا ونومان ني وجاي أو كيم المشارَكة السياسيَّة في كتابهم "المشارَكة والمساواة السياسيَّة" بأنَّها جميع الأنشطة ذات الطابع القانونيّ التي يمارسها المواطنون العاديون، والتي تهدف -بشكلٍ أو بآخَرَ- إلى التأثير في عمليَّة اختيار أصحاب السلطة أو التأثير في القرارات التي يتخذونها (Verba et al., 1978, p. ١)، وما يُميِّز هذا التعريفَ أنَّه يستبعِد الأنماط السلبيَّة التي تُسهِم في تغيير الحكومات أو الحفاظ عليها، مثل استخدام العنف، أو العصيان المدني، على عكس تعريف هنتغتون ونيلسون الذي اعتبَر العنفَ وسيلةً لتحقيق المشارَكة السياسيَّة.

٢. المشارَكة السياسيَّة للمرأة:

يتميز تعريف المشارَكة السياسيَّة للمرأة بكونه أوسع من التعريف العامّ للمشارَكة السياسيَّة؛ وذلك نتيجةَ غياب المرأة تاريخيًّا على المستوى الإقليميّ والدوليّ عن ساحات صُنع القرار السياسيّ؛ الأمر الذي ترتَّب عليه الوصولُ إلى اتفاق دوليّ يُحدِّد الأُطُرَ اللازمةَ لتعزيز انخراط النساء في العمل السياسيّ من خلال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) لعام (١٩٧٩م)، وبحسب هذه الاتفاقية، وبالتحديد المادة رقم (٧)، فإن للمشارَكة السياسيَّة للمرأة ثلاثة أشكال رئيسيَّة، وهي: أولاً: التصويت في جميع أنواع الانتخابات، ثانياً: المشارَكة في صياغة وتنفيذ السياسات الحكومية، وشغل الوظائف العامَّة؛ وأخيراً: المشاركة في منظمات المجتمع المدني التي تتناول القضايا العامَّة والسياسيَّة في الدولة (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، د. ت.).

٣. المجلس الوطنيّ الاتحاديّ:

يُمثِّل المجلس الوطنيّ الاتحاديّ السُّلطة التشريعيَّة أو البرلمان في دولة الإمارات العربيَّة المتحدة، وقد تم إنشاء المجلس بالتزامن مع قيام الاتحاد في عام (١٩٧١م)، ويعدّ رابع السلطات الاتحاديَّة الخمسة المنصوص عليها في الدستور بحسب المادة (٤٥)، والتي تحدد ترتيب السلطات الاتحاديَّة كما يأتي: المجلس الأعلى للاتحاد، رئيس الاتحاد ونائبه، مجلس وزراء الاتحاد، المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، القضاء الاتحاديّ، ويتكوَّن المجلس الوطنيّ الاتحاديّ من (٤٠) عضوًا من مختلف الإمارات السبعة، ولكل إمارة نصيب مختلف من عدد مقاعد البرلمان يتناسب مع حجمها الديموغرافي كما هو منصوص عليه في المادة (٦٨) من الدستور الإماراتيّ، كما يأتي: إمارة أبو ظبي (٨) مقاعد، إمارة دبي (٨) مقاعد، إمارة الشَّارقة (٦) مقاعد، إمارة رأس الخيمة (٦) مقاعد، إمارة عجمان (٤) مقاعد، إمارة أم القيوين (٤) مقاعد، وإمارة الفجيرة (٤) مقاعد.

وعلى الرغم من تلك التقسيمات، فإن عضو المجلس الوطنيّ الاتحاديّ يعدّ نائبًا عن شعب الاتحاد كله، وليس الإمارة التي يمثلها فحسبُ.

الدراسات السابقة:

نُسلِّط الضوءَ هُنا على البحوث والدراسات التي تناولت واقع المشارَكة السياسيَّة للمرأة بشكل عام والمشارَكة السياسيَّة للمرأة على مستوى السلطة التشريعية بشكل خاص. ونُقسِّم تلك الدراسات على ثلاثة أقسام وهي: الدراسات الأجنبيَّة، الدراسات العربيَّة، والدراسات المحليَّة. كما راعينا في استعراض تلك الدراسات التسلسل الزمنيّ، وترتيبها بشكل تنازليّ.

- **الدراسات الأجنبية:**

١. تناولت دراسة باكستون وهيوز **Hughes & Paxton** (٢٠١٩) بعنوان: "التمثيل السياسيّ للمرأة عبرَ الزمن" موضوع مشارَكة المرأة في الحياة السياسيَّة تاريخيًّا، وبالتحديد مسألة تمثيلها بشكل متكافئ في البرلمانات حول العالم. وقد أوضحت الدراسة أن هناك تبايُنًا كبيرًا بين الدول في مستوى مشارَكة المرأة في الحياة السياسيَّة تاريخيًّا؛ فقد أحرزت دولٌ مثل السويد، ورواندا، وجنوب أفريقيا تقدُّمًا ملحوظًا في هذا المجال، في حين أن هناك دولًا أخرى، مثل الدول العربية، لا تزال متأخرة في تحقيق التمثيل المتكافئ للجنسين في البرلمانات. وكشفت الدراسة عن وجود منظورين مختلفين لأهمية تمثيل المرأة في الحياة السياسية، يُركِّز منظور العدالة على أن الحاجة للتمثيل النِّسْوِيّ هو أمر مفروغ منه، ولا يجب أن يُناقَش من حيث المبدأ، ويعزو هذا المنظور أسبابه لكون أن المرأة تُمثِّل نصف المجتمع في كل دولة حولَ العالَم، وعليه، من المفترض أن تحصل على

تمثيل متكافئ على المستوى التشريعيّ والتنفيذي؛ وبناءً على وجهة النظر هذه، فإنَّه حتى لو كانت مساهَمة المرأة في عمليات صُنع القرار من تشريعات وتصويت وتوزيع موارد متطابِقة بشكل كامل مع قرارات نظرائها من الرجال، فإن المرأة لا يزال يحق لها الحصول على التمثيل المتساوي في العمليَّات السياسيَّة. أما المنظور الآخَر، فهو يُركِّز على الفائدة التي تقدمها المرأة عندما تُشارِك في عمليات صُنع القرار. ويرى أنصار هذا الفكر أن المشارَكة السياسيَّة للمرأة تُسهِم –بشكلٍ مباشِرٍ أو غير مباشِر– في تحسين جودة التشريعات والسياسات والإستراتيجيات التي تنعكس –بدورها– على حياة الأفراد في المجتمع.

٢. نظرت دراسة إنغلهارت ونوريس **Norris & Inglehart** (٢٠٠١) بعنوان: "المرأة والديمقراطيَّة: العقبات الثقافيَّة أمام التمثيل المتكافئ" في قضية مشارَكة المرأة في الحياة السياسيَّة حولَ العالَم؛ حيث كان الهدف الرئيسيّ من الدراسة فَهْم تأثير الثقافة على مشارَكة النساء حولَ العالَم في مراكز صُنع القرار، وكان التساؤل المركزيّ في هذه الدراسة يدور حولَ ما إذا كان للثقافة تأثير أكبر على المشارَكة المتكافئة للمرأة في الحياة السياسيَّة مقارنة بالعوامل الهيكلية والمؤسَّسِيَّة على المستوى العالَمي. وظَّفَت هذه الدراسة أداة الاستبيان والبيانات المتوافرة لفَهْم العَلاقة بين الثقافة وتمثيل المرأة في المناصب المنتخَبة في مجموعة واسعة من البلدان ذات الأنظمة السياسيَّة المختلفة ومستويات متفاوتة من التنمية الاقتصاديَّة. أكَّدَت الدراسةُ على أن التقدُّم العالَميّ في مجال مشارَكة المرأة في الحياة السياسيَّة يعد بطيئًا، وأن هناك مفارَقات واضحة على المستوى الجغرافيّ في مجال مشارَكة المرأة في الحياة النيابيَّة، فنسبة النساء المنتخَبات في السُلطة التشريعيَّة هي أعلى في الدول الإسكندنافية، وأقل في الدول العربيَّة. ولفَهْم هذه النتيجة، أشارت الدراسة إلى أنَّه في العادة يتم الرجوع لتفسيرات مهمة في إطار العوامل الهيكلية، والعوامل المؤسَّسيَّة، وأخيرًا العوامل الثقافيَّة. وتوصَّلت الدراسةُ إلى أربعة نتائج أساسيَّة؛ وهي: هناك اختلافات جوهريَّة في المواقف اتجاهَ القيادة النسائيَّة في المجتمعات ما بعد الصناعيَّة وما بعد الشيوعيَّة والنامية؛ أن المواقف التقليديَّة هي عائق رئيسي أمام انتخاب النساء في البرلمانات؛ لا تزال الثقافة تؤثر –بشكلٍ كبيرٍ– على نسبة البرلمانيات، حتى مع إدخال تعديلات هيكليَّة ومؤسَّسيَّة مسبَقة؛ وأخيرًا، نظرًا لعملية التحديث فإن الحواجز الثقافيَّة بدأت بالتلاشي بسرعةٍ أكبرَ بين الأجيال الشابَّة في المجتمعات ما بعد الصناعيَّة.

- **الدراسات العربيَّة:**

٣. هدَفَت دراسة الخوالدة (٢٠١٨) الموسومة بـ: "المشارَكة السياسيَّة للمرأة الأردنيَّة: مشارَكة المرأة الأردنيَّة في الانتخابات البلدية ٢٠٠٧ – ٢٠١٣" إلى معرفة دور إدخال وتطبيق نظام (الكُوتَا) النسائيَّة في قانون البلديات من الفترة (٢٠٠٧م) حتى (٢٠١٣م) على تمثيل المرأة الأردنيَّة ومشارَكتها في العَمليَّة السياسيَّة في تلك المدة. وعرَّفت الدراسة نظام (الكُوتَا) النسائيَّة في الأردن على مستوى المجالس البلدية على أنَّه نظام يضمن تخصيص مقاعد للنساء فقط دون السماح للرجال بالمنافَسة عليها من خلال تحديد نسبة معينة لتلك المقاعد، مع السماح للمرأة أن تتنافس بشكل حُرّ مع الرجال على المقاعد الأخرى. وظَّفَت هذه الدراسة منهجينِ أساسيينِ؛ وهما المنهج الوصفيّ التحليليّ والمنهج القانونيّ. وتوصَّلت الدراسةُ إلى عدد من الاستنتاجات المهمة، كانت أبرزها أن نظام (الكُوتَا) حفَّز ترشُّح عدد أكبر من النساء في الانتخابات البلدية لعام (٢٠٠٧م) عن انتخابات (٢٠٠٣م)، وعدد أكبر أيضًا من النساء ترشحنَ في (٢٠١١م) عن انتخابات (٢٠٠٧م)، وأكَّدَت الدراسةُ على أن للتعديلات التشريعيَّة الأثر الإيجابي على زيادة ترشُّح وتمثيل المرأة الأردنيَّة في المجالس البلدية، سواء كرئيسة أو عضوة. أوصَتِ الدراسةُ بأهمية تبنِّي نظام (الكُوتَا) النسائيَّة لرفع نسبة تمثيل المرأة في مراكز صُنع القرار، وخاصة على مستوى السُّلطة التشريعيَّة (كعضوات في البرلمان) والسلطة التنفيذيَّة (كوزيرات) لتعزيز التمكين السياسيّ للمرأة. كما حثت الدراسة على أهميَّة زيادة الوعي والتدريب للنساء بشأن أهميَّة تمثيلهنَّ في المجالس البلدية ومراكز صُنع القرار.

٤. ركزت دراسة عمايدية (٢٠١٨) بعنوان: "آليَّات تفعيل المشارَكة السياسيَّة للمرأة الجزائرية في المجالس المحليَّة" على قضية المشارَكة السياسيَّة للمرأة الجزائرية في إطار التصويت في انتخابات المجالس المحليَّة أو الترشح لتلك المناصب؛ إذ بحثت –بشكلٍ أساسيٍّ– الآليات الكفيلة بتفعيل تلك الصُّوَر من المشارَكة السياسيَّة للمرأة، بما يضمن حضورها ومشاركتها الفعَّالة في المجالس المحليَّة المنتخَبة. استخدمت الدراسة المنهج التحليليّ من أجل النظر في الآليات الكفيلة بتفعيل المشارَكة السياسيَّة للمرأة الجزائرية في المجالس المحليَّة المنتخَبة، بما يضمن تواجدها ومشاركتها الفعَّالة من خلال استعراض كل من الآليات القانونيَّة والعوامل الأخرى الداعمة والمشجِّعة لمشارَكة المرأة السياسيَّة. وأكَّدَت الدراسةُ على أن إقرار نظام (الكُوتَا) غير مُجْدٍ في غياب التطبيق الفعليّ له وإصدار اللوائح التي تحكم تطبيقه، وهذا ما جرى بالفعل في الجزائر بعد التعديل الدستوري لعام (٢٠٠٨م)، وإصدار القانون العضوي رقم (٠١/١٢)، والقانون العضوي (٠٣/١٢)، الذي

حدَّد كيف يمكن رفع نصيب التمثيل السياسيّ للمرأة في المجالس المنتخَبة. كما أكَّدَت الدراسةُ على وجود عوامل أخرى مركزيَّة تُسهِم –بشكلٍ أو بآخَرَ– في تعزيز المشارَكة السياسيَّة للمرأة الجزائرية، ويشمل ذلك دور الأحزاب السياسيَّة في دعم المرأة ومشاركتها السياسيَّة، والثقافة المجتمعيَّة ودورها في دعم مشارَكة المرأة في مراكز صُنع القرار، وتوفُّر فُرَص الإعداد والتأهيل والتدريب للمرأة، بما يُعزِّز مشاركتَها في العمل السياسيّ؛ فقد أسهَم نظام (الكُوتَا) الذي تم إقراره في إعادة هيكلة وتنظيم الأحزاب السياسيَّة في الجزائر بما يخدم تحقيقَ مشاركة مُنصِفة للمرأة وتمثيلها في جميع مسارات الحزب من التأسيس إلى الإصلاح. كما أكَّدَت الدراسةُ على أن الثقافة العربيَّة السائدة هي سلبيَّة بطبيعة الحال اتجاهَ المشارَكة السياسيَّة للمرأة.

- **الدراسات المحليَّة:**

٥. اهتمت دراسة هيسكيث ووليامز (Hesketh & Williams، ٢٠٢١) بعنوان: "السياسة العامَّة بشأن المساواة بين الجنسين في الإمارات العربيَّة المتحدة: تقييم نقديّ" بتقييم السياسة العامَّة لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربيَّة المتحدة، بالنظر إلى المسألة من منطلق تاريخيّ، وبالتركيز على مدى تأثير بعض العوامل التاريخيَّة والثقافيَّة والحداثية في تعزيز أو الحد من عدم المساواة بين الجنسين. كما قامت الدراسة بتحليل واقع السياسة العامَّة لتعزيز المساواة بين الجنسين في دولة الإمارات ومقارنتنا بإحدى الدول الأكثر تقدمًا في هذا الملف، وهي رواندا. وجدت الدراسة أن السياق التاريخيّ المختلف لكل من الدولتين وتجربتهما المتناقضتين توفر للباحث في مجال السياسات العامَّة مبادئ توجيهيَّة مهمة في سياق المساواة بين الجنسين، بما يضمن أكبرَ قدرٍ من الفعاليَّة؛ فبالنظر إلى المسألة من منظور تاريخي، تُعَدّ الإبادة العِرْقيَّة في رواندا عاملًا أساسيًّا في الدفع بالمرأة إلى تولي مناصب صُنع القرار؛ إذ إن التغييرات الديموغرافيَّة والتحدِّيات السيكولوجية دفعت بتغيير العَلاقات الاجتماعيَّة والأعراف المجتمعيَّة، التي تم تثبيتها في سياق السياسات الاجتماعيَّة من خلال تغيير عدد من القوانين والتشريعات المعنِيَّة بالمرأة. أما في دولة الإمارات العربيَّة المتحدة، تشير الدراسة إلى أن القيادة السياسيَّة في دولة الإمارات العربيَّة المتحدة، والمتمثِّلة –بشكلٍ أساسيٍّ– في دور المؤسِّس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، كانت الأساس في الدفع بالمرأة إلى مراكز صُنع القرار. وتشير الدراسة إلى أن هناك تطورًا واضحًا على مستوى سياسات وتشريعات دولة الإمارات في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين، من أهمِّها وجود نصوص قانونيَّة تحمي المرأة العاملة، وتشكيل مجلس التوازن بين الجنسين في (٢٠١٧م)، وإطلاق سياسة الحماية الأُسريَّة لعام

(٢٠١٩م)، ومرسوم رئيس الدولة لعام (٢٠١٩م) بشأن رفع نسبة مشارَكة المرأة في المجلس الوطنيّ الاتحاديّ.

٦. تناولت دراسة الحمَّادي وتهامي (٢٠٢١) بعنوان: " المرأة الإماراتيَّة والتمثيل النيابي في دولة الإمارات" قضية المشارَكة السياسيَّة للمرأة الإماراتيَّة؛ إذ تشير الدراسة إلى أنَّها من الدراسات القليلة حول هذه المسألة. وقد وظَّفَت الدراسةُ المنهجَ التحليليَّ الوصفيَّ في إجابتها على التساؤل المركزيّ المتعلق بواقع المشارَكة السياسيَّة للمرأة الإماراتيَّة؛ وذلك من خلال استخدام أداة البيانات المتوافرة من المصادر الحكوميَّة الرسميَّة في دولة الإمارات وإحصائيات الجهات المعنِيَّة بمسألة المشارَكة السياسيَّة، فضلا عن استبيان تم تصميمه لهذا الغرض. وخلُصَت الدراسةُ إلى أن المرأة الإماراتيَّة تمكنت من دخول معترك الحياة السياسيَّة لأول مرة من خلال عضويتها في المجلس الاستشاري لإمارة الشَّارقة في عام (٢٠٠١م)، ومنذ ذلك الحين، تطورت عمليَّة المشارَكة السياسيَّة للمرأة الإماراتيَّة حتى أصبحت عضوة في المجلس الوطنيّ الاتحاديّ (البرلمان الإماراتيّ) في عام (٢٠٠٦م). وعوَّلَت الدراسةُ أيضًا على التمثيل التصاعدي للمرأة الإماراتيَّة في العديد من المناصب القياديَّة؛ مثل عمل المرأة الإماراتيَّة كوزيرة، وقاضية، وسفيرة. وأشارت الدراسة إلى أن كفاءة المرأة الإماراتيَّة وقدرتها على إثبات جدارتها كان سببًا رئيسيًّا خلف تولّيها المهام والمسؤوليَّات المُوكَلة إليها في جميع قطاعات العمل، وليس المجال السياسيّ –بحدِّ ذاتِه– ، وأكَّدَت الدراسةُ أيضًا على أهميَّة دور القيادة في دعم مشارَكة المرأة الإماراتيَّة في الحياة السياسيَّة. بالإضافة إلى إشارتها إلى أن البيئة الاجتماعيَّة والثقافيَّة في دولة الإمارات تعد بيئة داعمة للمرأة الإماراتيَّة ولطموحاتها، الأمر الذي انعكس على مشاركتها في الحياة العامَّة، والحياة الاقتصاديَّة والسياسيَّة بشكل خاصٍّ.

٧. نظرت دراسة أبو الخير (٢٠١٩) بعنوان: "مشكلات المرأة الإماراتيَّة بين التمكين السياسيّ والتمكين المجتمعيّ: دراسة حالة الإمارات" في مشكلة المشارَكة السياسيَّة للمرأة من منظور التمكين السياسيّ والتمكين المجتمعيّ؛ فقد أشارت الدراسة إلى أن المرأة الإماراتيَّة حظيت بدعم حكوميّ ومؤسسيّ لتُشارِك في العَمليَّة السياسيَّة بشكل أكبر من الدعم المجتمعيّ الذي طغت عليه طبيعة الثقافة السائدة من عادات وتقاليد. وفي إطار هذه الإشكاليَّة، هدَفَت الدراسةُ إلى الكشف عن المشكلات التي تُواجِه المرأةَ الإماراتيَّةَ، وتحديد مدى قدرتها على التمتُّع بمكتسَبات التمكين السياسيّ. كشفت الدراسة أن معظم المبحوثات على وعي شديد بدور الدولة في تمكين المرأة، وأنهنَّ على رضى تام بما تقوم به الدولة من جهود في هذا الإطار. وتمَّت الإشارة إلى أن المجتمع الإماراتيّ والإرث

الاجتماعيّ المسيطر هو الذي يقف حاجزًا أمام المرأة الإماراتيَّة. ومن أهم الحلول المقتَرَحة من وجهة نظر المرأة الإماراتيَّة لتحسين أوضاعها في المجتمع، أشارت الدراسة إلى أن الوعي بالقضية هو مسألة مركزيَّة. في حين أشارت بعض المبحوثات إلى أن وجود تشريع يُعاقِب مَنْ يحرم المرأة من حقوقها الأساسيَّة كالتعليم، والعمل والزواج قد يكون رادعًا مهمًّا. وعليه، أوصَتِ الدراسةُ أن يكون هناك دور أكثر فاعليَّة للمؤسَّسات التعليميَّة من خلال التركيز على الكيف لا الكم في العمليَّات التربويَّة والتعليميَّة من خلال خلق عقول مفكِّرة مبتكِرة تحلل بشكل ناقد وواعي، وتُعِيد النظرَ في الموروثات الاجتماعيَّة التي تَحُدّ من تعزيز مشارَكة المرأة في الحياة العامَّة. كما أن الدراسة أوصت بأهمية أن تكون هناك توعية بقضايا المرأة وتحدياتها وحقوقها لتحقيق التغيير المرجوّ في المجتمعات، مشيرةً إلى دور مؤسَّسات الدولة الرسميَّة وغير الرسميَّة في تحقيق ذلك؛ كالأسرة، والمدرسة، والإعلام، والمؤسسة الدينيَّة، حتى تتحقق الممارَسة السليمة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تأتي هذه الدراسة لسد الفجوة المعرفيَّة التي لم تتناولها الدراسات السابقة، والمتمثِّلة – بشكلٍ أساسيٍّ– في قِلَّة الدراسات التي تناولت قضية المشارَكة السياسيَّة للمرأة الإماراتيَّة في المجلس الوطنيّ الاتحاديّ. تناولت الدراسات السابقة التي تم استعراضها موضوع المشارَكة السياسيَّة من زوايا مختلفة، وسياقات مجتمعيَّة محدَّدة، ومنطلَقات بحثيَّة متنوعة. فقد ركَّزَت بعضُ الدراسات السابقة على العوامل التي تعيق تحقيق المشارَكة السياسيَّة للمرأة بحسب النطاق الجغرافيّ المدروس، وقامت دراسات أخرى بالتركيز على العوامل التي ساهمت في تعزيز المشارَكة السياسيَّة للمرأة بحسب النطاق الجغرافيّ المدروس، وتخصصت بعض الدراسات السابقة في تسليط الضوء على صورة واحدة من صُوَر المشارَكة السياسيَّة للمرأة؛ مثل: مشاركتها في الانتخابات، من خلال التصويت في انتخابات المجالس المحليَّة والبلدية، والترشح لتلك المجالس عن طريق العَمليَّة الانتخابيَّة، وفي المقابل، ركَّزَت دراسات أخرى على صور المشارَكة السياسيَّة للمرأة من خلال تمثيلها في المناصب السياسيَّة على مستوى الحكومة والبرلمان.

وخلصت جميع الدراسات السابقة إلى أن مسألة تعزيز المشارَكة السياسيَّة للمرأة لها ارتباط وثيق بالعوامل التاريخيَّة، والثقافيَّة، والاجتماعيَّة لكل مجتمع، وأن تلك العوامل لها أثر كبير على فَهْم مدى تقبُّل المجتمع لمشارَكة المرأة في الحياة السياسيَّة. كما خلصت الدراسات السابقة إلى أن قيادات الدول، وسياساتها العامَّة، وتشريعاتها، تؤثر –بشكلٍ مباشِرٍ– في تحقيق مشارَكة سياسيَّة فاعلة ومتساوية للمرأة، وتطرقت بعض الدراسات السابقة إلى حلول

عمليَّة لرفع مستوى المشارَكة السياسيَّة للمرأة؛ من خلال توظيف (الكُوتَا) النسائيَّة على مستوى مقاعد الانتخابات والمناصب الحكوميَّة.

وعليه، يمكن القولُ: إن الدراسة الراهنة تتقاطع –بشكلٍ كبيرٍ– في جوانب مختلفة مع الدراسات السابقة، إلا أنَّها تتميز باستعراضها وبشكل شموليّ لواقع المشارَكة السياسيَّة للمرأة الإماراتيَّة، وتركيزها –بشكلٍ أساسيٍّ– على المشارَكة السياسيَّة للمرأة الإماراتيَّة في المجلس الوطنيّ الاتحاديّ كناخبة، ومرشَّحة، وعضوة.

النظريات المفسرة للدراسة:

نتناول في هذه الجزئية الاتجاهات النظريَّة التي تتبنَّاها الدراسة في تفسير موضوع المشارَكة السياسيَّة للمرأة الإماراتية في المجلس الوطني الاتحادي، والتي تشمل النظريَّة النِّسْويَّة اللِّيبراليَّة (Liberal Feminism)، نظرية التحديث (Modernization theory) ونظرية الدَّوْر (Role theory).

أولاً: النِّسْويَّة اللِّيبراليَّة (Liberal Feminism)

ترتبط النظريَّة النِّسْويَّة –بشكلٍ عامٍّ– بقضية دعم حقوق المرأة أو الدعوة لحقوق متساوية مع الرجل. وفي إطار تفسير مشكلة الدراسة، تم توظيف نظرية النِّسْويَّة اللِّيبراليَّة، والتي تعدّ من أقدم أفرع النظريَّة النِّسْويَّة؛ حيث ترجع جذورها للقرن السابع عشر والثامن عشر، وما ارتبط بتلك المدة التاريخيَّة من تغييرات كبيرة؛ كالثورة الفرنسيَّة، والثورة الأمريكية، فالفكر الليبرالي هو فلسفة سياسيَّة ظهرت إبان تلك المدة التاريخيَّة بالتزامن مع الحداثة وسيادة الفكر الرأسمالي، وأفكار عصر التنوير التي ركَّزَت على العقلانيَّة، ويشدد الفكر الليبرالي على عناصر أساسيَّة محددة؛ وهي: مبدأ الحرية الفرديَّة، والديموقراطيَّة، والفُرَص المتساوية، والحقوق المتساوية على الصعيد السياسيّ والاقتصاديّ، ومن هذه المنطلَقات الأساسيَّة، تطوَّر الفكر النِّسْوِيّ الليبرالي بهدف تحقيق الفُرَص المتكافئة للنساء والفتيات، من منطلق أن جميع الناس خُلِقوا متساوينَ، فالمرأة تتماثل مع الرجل في الْمَلَكَات العقليَّة الرشيدة، وعلى هذا الأساس يجب ألَّا تُحرَم من أي حقوق مُنِحت للرجل (بحري، ٢٠١٤، ص.٧٣؛ غدنز، ٢٠٠٥، ص.١٩٦؛ Cottais, 2021, p.١).

ولتحقيق التساوي بين الرجل والمرأة، تعول النِّسْويَّة اللِّيبراليَّة على أهميَّة سَنّ التشريعات وإعادة صياغة الأنظمة وإصلاحها بما يُحقِّق فرصًا أكثر مساواةً للنساء، ويُعَدّ مقال جون ستيوارت ميل (١٨٦٩) بعنوان: "إخضاع المرأة" من أبرز المساهَمات المبكِّرة في الفكر النِّسْوِيّ الليبرالي؛ حيث دعا في ذلك المقال إلى أهميَّة منح المرأة حقوقَها القانونيَّةَ والسياسيَّةَ، خاصَّةً حقَّ التصويت (Giddens & Sutton, 2006, p.٦١٦). وعليه، تنادي النِّسْويَّة

اللِّيبراليَّة بضرورة تعزيز قدرة المرأة على الوصول إلى المؤسَّسات القانونيَّة، والاجتماعيَّة، والاقتصاديَّة، والسياسيَّة، من منطلق أنَّه كلما حصلت المرأة على حقوقها وشاركت بشكل فاعل في الحياة العامَّة (من خلال التعليم، والعمل، والسياسة)، كُلَّما أمكَنَ ردم الفجوة القائمة بين الجنسين (بحري، ٢٠١٤، ص. ٧٣؛ غدنز، ٢٠٠٥، ١٩٦).

وبالفعل، أسهمت النِّسْويَّة اللِّيبراليَّة من خلال حملاتها ضد التحيز الجنسي والتمييز ضد المرأة في مجالات الحياة العامَّة (التعليم، والعمل، والإعلام) إلى تحقيق حقوق أكثر تكافؤًا مع الرجل في الدول الغربيَّة؛ فعلى سبيل المثال: أدى النشاط النِّسْوِيّ الليبرالي في المملكة المتحدة في السبعينيات من القرن الماضي إلى تطوير البيئة التشريعيَّة بشكل يحمي حقوقَ المرأة في العمل من خلال سنّ كل من قانون المساواة بين الأجور (١٩٧٠)، وقانون التمييز على أساس الجنس (١٩٧٥)، كما أن الجهود التي قامت بها الحركات النِّسْويَّة في الولايات المتحدة أسهمت –بشكلٍ كبيرٍ– في إكساب المرأة حق التصويت، إلا أنَّ هذا الأمرَ استغرق تحقيقُه ما يقرب من ثلاثة أرباع القرن؛ إذ تم منح المرأة الأمريكية حق التصويت في (٢٦) أغسطس (١٩٢٠م) (Giddens & Sutton, 2006, p.616؛ Renzetti, 2008, p.٣٦٩).

وفي حين أن التركيز على كسر الحواجز القانونيَّة ومعارَضة القوانين والأعراف التي تمارس التمييز ضد المرأة يُعَدّ أساسًا مهمًّا للحد من الفجوة بين الجنسين، إلا أنَّه في عالَمنا المعاصر لم يعد هذا الاتجاه كافيًا للحد من التمييز الذي تتعرض له النساء في العديد من المجتمعات؛ فالاعتقاد بأن الرجل أكثر تفوُّقًا من المرأة لا يزال شائعًا في العديد من المجتمعات الغربيَّة والشرقيَّة، والذي على أساسه لا تزال المرأة تتعرَّض للتمييز في مجالات الحياة العامَّة، كالتعليم، والعمل، والسياسة.

ثانياً: نظريَّة التحديث (Modernization theory)

تسعى نظريَّة التحديث إلى فهم وتفسير تطوُّر المجتمعات وتقدُّمِها، وتعدّ أيضاً من النظريات المفسِّرة للتنمية، حيث تدرس النظريَّة التكوينات الاجتماعيَّة وكيف تتطوَّر وتتقدَّم من مجتمعات تقليديَّة إلى مجتمعات حديثة، وتُركِّز على جوانب متعددة؛ كالتطور الاقتصادي، والاجتماعيّ، والثقافيّ (Göçmen, 2008, p.٥٩٤). ويعود مفهوم التحديث في أصله إلى التطورات التي مرت بها المجتمعات الأوروبية ما بين القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر والقرن العشرين. فقد شهدت المجتمعات الغربية في تلك الفترات التاريخية تطورات في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، فرضتها كل من

عمليات التصنيع والابتكارات التكنولوجية، والنمو السكاني والحضري، وتزايد الأنشطة السياسية والبيروقراطية (Webster, 2002, p. ٤١)

وفي الأساس، يمكننا أن نرجع أصول نظرية التحديث إلى المدرسة الوظيفية، إذ أسهمت أعمال كل من إميل دوركايم وماكس فيبر في إرساء وصياغة هذا المنظور. فبحسب أعمال دوركايم، هناك نمطان بارزان من أنماط المجتمعات، والتي أنتَجَتْ نوعينِ من أنواع التضامُن الاجتماعيّ؛ الأول هو "المجتمعات التقليديَّة" التي يكون التضامُن الاجتماعيّ فيها ميكانيكيًّا أو آليًّا، والثاني هو "المجتمعات الحديثة" التي عرفت بالتضامن العضوي؛ إذ وضح دوركايم بأن المجتمعات تتطور عند تحولها من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي (Webster, 2002, p. ٤٤؛ غيندز، ٢٠٠٥، ص. ٦٥؛ عبد العال وعبد الجواد، ٢٠٢٢، ص. ١٩٠-١٩١). وفي المقابل، سعى فيبر إلى ربط عمليات التحديث بالفكر العقلاني والرشيد أو ما يعرف أيضاً بالعلمنة والعقلنة، حيث فصل فيبر بين ثقافة المجتمع الرأسمالي "التقليدي" والمجتمع الرأسمالي "الحديث،" مشيراً إلى أن التباين بين المجتمعين يكون بشكل أساسي من ناحية الأفكار والقيم، مقدماً تفسيراته من منظور ديني أو ما عرفه أيضاً بالأخلاق البروتستانتية (Webster, 2002, p. ٤٥).

والتحديث يُعد مدخل أساسي من مداخل نظريات التنمية، وبرز -بشكلٍ كبيرٍ- في القرن العشرين؛ وذلك نتيجة انهيار الإمبراطوريات الاستعماريَّة القديمة، وظهور الكيان السوفيتي والفكر الشيوعي مقابلَ الفكر الرأسمالي الغربي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومجتمعات غرب أوروبا، ونتيجة هذه التغييرات التاريخيَّة، استخدَم الغربُ مفاهيم التنمية والتحديث كوسيلة لإبقاء السيطرة الاستعماريَّة على الدول النامية في العالَم الثالث التي ضغطت من أجل الحصول على الاستقلال من المستعمرين. وعليه، تبنَّى العديدُ من علماء الاجتماع في الغرب دراسة الظروف المؤدية إلى عمليَّة التحديث؛ ليؤكدوا على أن التنمية لا يمكن أن تتحقق في الدول النامية إلا من خلال اتباع الانموذج الرأسمالي للمجتمعات الغربيَّة الحديثة، وأن تتخلَّى مجتمعات العالَم الثالث عن ثقافتها وعاداتها، وتتبنَّى عادات وأساليب الغرب "المتفوقة"، ولكِنْ في النصف الثاني من القرن العشرين، استطاعت العديد من الدول النامية تحقيق التنمية من دون اللجوء إلى الانموذج الغربي في التحديث، وكانت الدول الأبرز في تحقيق ذلك هي دول شرق آسيا. (Webster, 2002, p. 49؛ Inglehart & Baker, 2000, p. ١٩). واليوم، لم يعد النموذج الغربي هو الانموذج الأمثل اتباعه للوصول إلى التنمية والتحديث.

وفي إطار جميع تلك المنطلقات، تفترض نظرية التحديث أن دور المرأة تغير من خلال مرحلتين مرت بها المجتمعات المعاصرة، الأولى تمثلت في الانتقال من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، والثانية في الانتقال من مجتمع صناعي إلى ما بعد صناعي. ففي المرحلة الأولى، أدت عملية التصنيع إلى دخول المرأة في القوى العاملة واكتسبت بذلك أجراً مقابل عملها، مما حقق لها مكاسب على مستوى التعليم ومحو الأمية، وفي الوقت ذاته أدى ذلك إلى تراجع مستويات الخصوبة. وفي هذه المرحلة منحت المرأة حقوق المواطنة الكاملة، كالحق في التصويت، كما بدأت بالحصول على حقوق تمثيلها في الحكومة، ولكنها ظلت تكتسب قوة أقل بكثير من الرجل. أما المرحلة الثانية، فتتميز بانتقال النساء إلى أدوار اقتصادية أعلى واكتساب نفوذ سياسي أكبر داخل الهيئات المنتخبة والمعينة (Norris & Inglehart, 2001, p. 129; Stockemer & Sundström, 2016, p.679).

ثالثاً: نظريَّة الدَّوْر (Role theory)

تُقدم نظريَّة الدَّوْر، التي تعود في أصولها إلى النظرية الوظيفية لعلم الاجتماع والتفاعلية الرمزية في علم النفس الاجتماعي، فهماً لسلوك الأفراد في المجتمع وتفاعلاتهم مع بعضهم البعض بناءً على الأدوار التي يشغلها كل فرد في المجتمع (Biddle, 1979, p.٤). تركز نظريَّة الدَّوْر على السلوك الاجتماعيّ، وبالتحديد على حقيقة أن الأفراد يتصرفون بطُرُق مختلفة في مواقف مختلفة يمكن التنبُّؤ بها بناءً على هويتهم ومكانتهم الاجتماعيَّة (مثل: الأم، والطبيب، والزوج)، فلكل منهم تصرفات محدَّدة في مواقف وسياقات مختلفة؛ وتُسهِم عمليَّة التنشئة الاجتماعيَّة في فَهْم واكتساب تلك الأدوار. وعليه، يمكن تلخيص النظريَّة في ثلاثة مفاهيم أساسيَّة؛ وهي: الدور، والمكانة الاجتماعيَّة، والتوقُّعات (Biddle, 1979, p.٦٩؛ فكيشة، ٢٠٠٩، ص.١٦٤-١٦٧). هذا ويمكن تعريف الدَّوْر على أنه الموقف الذي يشغله الفرد في المجتمع، ومع كل دور هناك مجموعة من المعايير والقيم والتوقعات المرتبطة به، والمكانة الاجتماعيَّة يمكن أن تكون "موروثة" مثل الجنس أو "مُكتسبة" مثل المهنة (Biddle, 1986, P.٦٩). وعلى هذا الأساس، فإن للطبيب مكانة مُكتسبة، نتوقع منه أن يتصرف بطريقة معينة، وأن يقوم بمهام محددة في إطار دوره.

وعليه، يمكننا أن نوظف نظرية الدور لدراسة أدوار الرجال والنساء في المجتمع، وكيف يمكن لتلك الأدوار وتفاعلاتها أن تُؤثر وتَتأثر (Biddle, 1986, P.٦٩). فتوقعات أفراد المجتمع من المرأة والنساء بشكل عام تقع ضمن أدوارهم كأمهات، وزوجات، وأخوات، والتي تشمل تقديم الرعاية لأفراد الأسرة والمنزل بشكل عام. ونتيجة وجود هذه التوقعات بشأن

الأدوار التقليدية للمرأة، قد يصعب على النساء أن يمارسن أدواراً جديدة مثل المشاركة النشطة في الحياة السياسية، كعضوات في البرلمانات، أو حتى ناخبات.

وفي حين أن نظريَّة الدَّوْر تقُدمّ إطارًا شاملًا لفَهْم أدوار الأفراد في المجتمع، طورت إيجلي (١٩٨٧) نظريَّة الدَّوْر الاجتماعيّ كنوع من أنواع تطبيق النظريَّة على مفهوم الجندر في جُهد لفَهْم أَوْجُه التشابُه والاختلاف بين الجنسين في سلوكهم الاجتماعيّ، تَعْزُو نظريَّة الدَّوْر الاجتماعيّ وجود صورة نمطيَّة للجنسين إلى البِنْيَة الاجتماعيَّة نفسها، إذ إن نظام تقسيم العمل في المجتمع، ووجود تسلسُل هرميّ للجنسين (النظام الأبوي) هو أساس اختلاف سلوكيات الجنسين (Eagly, Wood, & Diekman, 2000, p. ١٢٦)؛ فعلى سبيل المثال: في العديد من المجتمعات، سواءً الغربيَّة أو الشرقية، تُمارِس المرأة أدوارًا في المنزل بشكل أكبر بكثير من الرجل، في حين يمارس الرجل أدواره في إطار العمل في وظائف مدفوعة خارج المنزل، فحتَّى مع وجود المرأة في وظائف مدفوعة في سوق العمل، إلا أنَّه لا تزال هناك فوارق كبيرة بين الجنسين، تتمثَّل في إطار عدم المساواة في الرواتب، وعدم المساواة في الوصول إلى مراكز صُنع القرار، وعليه في العديد من المجتمعات، تحصل النساء على مكانةٍ أقلَّ في المجتمع وموارد أيضًا أقل (Eagly, Wood, & Diekman، ٢٠٠٠).

واقع المشارَكة السياسيَّة للمرأة الإماراتية على مستوى السُّلطة التشريعيَّة:

أولاً: واقع المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية بشكل عام:

قبل التطرُّق إلى مشارَكة المرأة الإمارتية على المستوى التشريعيّ، وَجب علينا أن نستعرض بشكل سريع واقع مشارَكة المرأة الإماراتيَّة في الحياة السياسيَّة بشكل عام، من خلال تسليط الضوء على سياسة دولة الإمارات التدريجية في إشراك المرأة في مناصب صُنع القرار المختلفة، سواءً كوزيرة، أو سفيرة ؛ لما لذلك من ارتباط وثيق بتمكين المرأة الإماراتيَّة من أن تكون شريكًا فاعلًا في العَمليَّة التنمويَّة للدولة، وأن تترك لنفسها بصمة في المجال السياسيّ على المستوى الإقليميّ والدوليّ.

- **المرأة كوزيرة:**

لعل أهم ما يُميِّز دولة الإمارات في ملف إشراك المرأة سياسيًّا هو تدرجها في تحقيق هذا الهدف؛ فالنواحي الكَمِّيَّة تثبت أنَّ مشارَكة المرأة الإماراتيَّة على مستوى السُّلطة التنفيذيَّة حدثت بشكل تدريجيّ، وبما يتناسب مع متطلَّبات كل مرحلة من مراحل نهضة ونمو الدولة، ويُعَدّ عام (٢٠٠٤م) هو البداية لمشارَكة المرأة في السُّلطة التنفيذيَّة، من خلال تعيين أول وزيرة إماراتيَّة من أصل (٢١) وزيرًا؛ أي بنسبة تمثيل بلغت (٤.٨%) فقط (وزارة شؤون

مجلس الوزراء، ٢٠١٦)، وخلال عقدين من الزمان، تزايَد هذا العددُ بشكل نسبي وملحوظ، حتى وصَل إلى (١٠) وزيرات، من أصل (٣٤) وزيرًا في عام (٢٠٢٣م)، وهي أعلى نسبة تمثيل كميَّة ونسبية للوزيرات في تاريخ دولة الإمارات (البوابة الرسميَّة لحكومة دولة الإمارات العربيَّة المتحدة، ٢٠٢٣أ).

أما من الناحية النوعيَّة، فإن المناصب الوزارية التي تقلَّدَتْها المرأة الإماراتيَّة ضمن الإطار التنفيذيّ للحكومة الاتحاديَّة كانت متعددة ومتنوعة، وتركَّزت في قطاعات حيوية ومهمة؛ لتشمل كلًّا من: الاقتصاد، السياسة الخارجيَّة، التعليم، الشؤون الاجتماعيَّة، التكنولوجيا والعلوم المتقدِّمة، الأمن الغذائي والتغير المناخي، الثقافة، والشباب، والتسامح، والتطوير الحكوميّ والمستقبل، وشؤون المجلس الوطنيّ الاتحاديّ. فمنذ عام (٢٠٠٤) وحتى عام (٢٠٢٣) تم تعيين (١٤) وزيرة إماراتيَّة في مناصب وزارية مختلفة (البوابة الرسميَّة لحكومة دولة الإمارات العربيَّة المتحدة، ٢٠٢٣أ).

- **المرأة كسفيرة:**

إذا نظرنا إلى تجربة دولة الإمارات في إشراك المرأة في المَيْدان الدبلوماسي، فسنرى أن دخول المرأة الإماراتيَّة إلى هذا المجال يعود إلى النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي؛ حيث بدأت وزارة الخارجيَّة باستقطاب الكفاءات النِّسْويَّة للعمل في الوزارة، وفتح باب الابتعاث لهنَّ؛ ممَّا يسَّر انضمامَ عدد من النساء إلى البعثات الدبلوماسيَّة للدولة في الخارج (غباش ولوتاه، ٢٠١٨، ص. ١٤٦)، ومن أوائل النساء اللاتي عملنَ في المجال الدبلوماسي في دولة الإمارات، هن كل من: سعادة حصة عمران تريم، وسعادة د. حصة عبدالله العتيبة، و الشيخة نجلاء القاسمي.

أما اليوم، فقد بلَغ عددُ سفيرات دولة الإمارات في الخارج (١٢) سفيرة، بنسبة تمثيل بلغت (١٠.٩%) في عام (٢٠٢١م)، وارتفعت تلك النسبة إلى ١٢.٥% في عام (٢٠٢٣م) (Chehab, 2023, p. ٢-٣)، وتعد هذه النسبة جيدة بالمقارنة مع الدول ذات الثقل الدبلوماسي الإقليميّ، مثل المملكة العربيَّة السعوديَّة، وجمهورية مصر العربيَّة؛ فقد بلغت نسبة السفيرات في المملكة العربيَّة السعوديَّة (٤%) لعام (٢٠٢١م)، في حين بلغت نسبة تمثيل السفارات في مصر (٧.٤%) لنفس العام (Chehab, 2022, p. ٣).

بالإضافة إلى ذلك، هناك (١٩) مديرة ونائبة مدير في وزارة الخارجيَّة والتعاون الدوليّ في دولة الإمارات، وتبلغ نسبة تمثيل النساء العاملات في الوزارة (٤٦%) لعام (٢٠٢٣م)، كما أنهنَّ يتصدرنَ عدد خريجي الأكاديميَّة الدبلوماسيَّة الوحيدة في الدولة، وهي أكاديميَّة أنور قرقاش الدبلوماسيَّة بنسبة (٦١%) لعام (٢٠٢٣م)؛ ممَّا يعني أن الإمارات استطاعت

أن تكسر حاجزَ دخول المرأة إلى السلك الدبلوماسي، بل وإنها تسعى –بشكل حثيث– على زيادة نسبة تمثيل المرأة في المراكز القياديَّة، خاصَّة الدبلوماسيَّة منها (Chehab, 2023, p.٤).

ثانياً: نبذة عن المجلس الوطنيّ الاتحاديّ:

بدايةً، تجدر بنا الإشارة إلى طبيعة البرلمان في دولة الإمارات واختصاصاته، للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ اختصاصان رئيسيان؛ وهما التشريع والرقابة، وفي حين أن هذه الاختصاصات واردة في جميع المجالس التشريعيَّة إقليميًّا وعالميًّا، إلا أن الصلاحيات المحددة في إطار كل اختصاص تختلف باختلاف الواقع الاجتماعيّ والسياسيّ والاقتصاديّ لكل دولة؛ ففي دولة الإمارات، يركز الانموذج النيابي على مبدأ الشورى، ويُعَدّ المجلس أداة مسانِدة للحكومة، ويعمل على الرقابة على أعمالها.

فمن حيث الصلاحيات التشريعيَّة تُبيِّن المواد (٨٩–٩٠) من الدستور الإماراتيّ أن للمجلس صلاحية مراجَعة مشروعات التعديلات الدستورية، ويقوم أيضًا بمناقَشة مشروعات القوانين الاتحاديَّة، بما فيها مشروعات القوانين الماليَّة، خاصَّة ميزانية الدولة وحساباتها الختاميَّة، وفي هذا الإطار للمجلس الصلاحية بأن يوافق على تلك التعديلات الدستورية أو مشروعات القوانين الاتحاديَّة، أو أن يعدلها ويضيف إليها مرئياته وأفكاره ويناقشها مع الحكومة ويقرها بشكلٍ جماعيٍّ في جلساته، أو يحق له أيضًا أن يرفضها من الأساس، وهناك أمثلة متعددة لقوانين تم رفضها تحت قبة المجلس، نذكر أحدثها وهو "مشروع القانون الاتحاديّ في شأن التعليم،" الذي رُفض في الدور الأول من الفصل التشريعيّ السابع عشر للمجلس في يناير (٢٠٢٠م) (جمال، ٢٠٢٠).

أما على المستوى الرقابي فتوضح المواد (٩٢–٩٣) من الدستور أن للمجلس ثلاث آليَّات رئيسيَّة في الرقابة على أعمال الحكومة. الأولى: من خلال طرح موضوعات عامَّة للمناقَشة تتعلَّق بشؤون الاتحاد وبسياسات الدولة، كمناقشة سياسة وزارة الداخليَّة في شأن مكافحة المخدِّرات، وينظر المجلس مع الحكومة في الإشكاليات والتحدِّيات، ويُصدِر بشأنها توصياته، ويرفعها لمجلس الوزراء للنظر فيها. أما الآلية الثانية: فهي الأسئلة البرلمانية؛ إذ يَحِقّ لجميع أعضاء المجلس توجيه أسئلة للحكومة التنفيذيَّة ورئاستها للاستفسار عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم؛ فعلى سبيل المثال: يحق لعضو المجلس أن يوجه سؤالًا لرئيس مجلس الوزراء أو أي وزير للاستفهام عن واقعة أو طلب توضيح في شأن قضية محدَّدة تقع من ضمن اختصاصاته، وأخيرًا: يقوم المجلس بالرقابة على أعمال الحكومة الاتحاديَّة، من

خلال صلاحيته في بحث الشكاوى المقدَّمة من الأفراد إزاءَ جهات حكوميَّة اتحاديَّة (مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، ٢٠٠٧، ص.٨٧-٩٣).

وتجدُر الإشارةُ هنا إلى أنَّه بحسب المادة (٩١) من الدستور، للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ أيضًا صلاحية مناقشة وإبداء الرأي حول المعاهَدات والاتفاقيات الدوليَّة؛ وذلك قبل أن يتم التصديق عليها من طرف رئيس الدولة، ولكن لا يتخذ المجلسُ قرارًا في شأن هذه المعاهدات والاتفاقيات الدوليَّة.

ثالثاً: عضويَّة المرأة الإماراتيَّة في المجلس الوطنيّ الاتحاديّ بحسب مراحله المختلفة:

يمكننا تسمية ثلاث مراحل أساسيَّة تحدد واقع مشارَكة المرأة الإمارتية كعضوة في المجلس الوطنيّ الاتحاديّ؛ ففي مرحلة تأسيس الدولة وبنائها (منذ ١٩٧١ حتى ٢٠٠٤)، كان المجلس الوطنيّ الاتحاديّ في هذه المرحلة مُمثَّلًا مِنْ قِبَل الرجال فقط، ولعل غياب مشارَكة المرأة في هذه المرحلة يعد مسألة طبيعيَّة لدولة فتية تم تأسيسيها حديثًا، خاصَّة عند النظر لخصائص المجتمع الإماراتيّ في إطاره الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ آنذاك، كما أن أولويات القيادة الإماراتيَّة في بداية تلك الفترة انصبَّت على جوانب أساسيَّة تُعنى ببناء الدولة، خاصَّة أن اتحاد الإمارات كان مشروعًا توقعت العديد من الأطراف الإقليميَّة والدوليَّة فَشلَه، فكان لحماية الاتحاد الأولويَّة القصوى في تلك المرحلة، والعمل بشكل جادّ على بناء الدولة بما يحقق التنمية والازدهار لشعب الإمارات السبعة، خاصَّة في ظل اختلاف قدرات وإمكانيات كل إمارة.

ومن منظور الباحثة، كانت المرأة الإماراتيَّة حاضرة في قلب أولويات الحكومة منذ قيام الاتحاد؛ فقد قامت الدولة بسَنّ سياسات وإستراتيجيات مهَّدَت للمرأة بالمشاركة في الحياة العامَّة، فتعد "إستراتيجية محو الأُمِّيَّة وتعليم المرأة الإماراتيَّة" لعام (١٩٧٥م) لَبِنَة أساسيَّة في مجال تمكين المرأة والنهوض بها تعليميًّا، وكانت المرأة هي الدافع الرئيسيّ لتبنِّي هذه الإستراتيجية على المستوى الاتحاديّ؛ إذ كانت الشيخة فاطمة بنت مبارك – أُمّ الإمارات، قرينة المؤسِّس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان –طيَّب اللهُ ثراه– المحرك الرئيسيّ لتبنِّي هذه الإستراتيجية، وعاملًا أساسيًّا في التمهيد لمشارَكة المرأة الإماراتيَّة فيما بعدُ في مختلف مجالات الحياة العامَّة، خاصَّة السياسيَّة (الشامسي، ٢٠١٨، ص.١٣-١٤).

وفي مرحلة تأسيس الدولة وبنائها (منذ ١٩٧١ حتى ٢٠٠٤)، كانت آلية اختيار أعضاء المجلس الوطنيّ الاتحاديّ محدودة في إطار السُّلطة المحليَّة لكل إمارة؛ أي أن عضو البرلمان يتم تعيينه مِنْ قِبَل حاكم كل إمارة، فلم يسبق أن رشَّح حُكَّام الإمارات السبع امرأة لتمثيل شعب الاتحاد في المجلس، ولغياب وجود آلية أخرى لمشارَكة المرأة في العمل

النيابي، لم تتمكن المرأة الإماراتيَّة من الوصول إلى مقاعد البرلمان منذ الفصل التشريعيّ الأول وحتى الفصل التشريعيّ الثالث عشر، أي منذ عام (١٩٧٢) وحتى عام (٢٠٠٤).

وفي عام (٢٠٠٦م)، انطلقت المرحلة الثانية من مراحل تطوُّر المجلس وهي مرحلة التمكين (٢٠٠٦-٢٠١٩)، والتي ارتبطت -بشكلٍ أساسيٍّ- بعملية التمكين السياسيّ، وبدخول المرأة الإماراتيَّة إلى مَيْدان العمل البرلماني، ويُعَدّ العامل الرئيسيّ لهذا التغيير هو تولّي سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان -طيَّب اللهُ ثراه- رئاسة الاتحاد في (٣) من نوفمبر (٢٠٠٤م)، خلفًا لوالده المؤسِّس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -طيَّب اللهُ ثراه-، وفي أول عيد وطني ترأَّسه سموه، في الثاني من ديسمبر من عام (٢٠٠٥م)، تم الإعلان -بشكل رسمي- عن تغييرات جذرية على مستوى المنظومة التشريعيَّة الإماراتيَّة تحت عنوان: "برنامج التمكين السياسيّ" والذي أسهَم -بشكلٍ أساسيٍّ- في التأكيد على دور المجلس الوطنيّ الاتحاديّ كسُلطة داعمة للاتحاد والحكومة الاتحاديَّة ومؤسساتها المختلفة.

وفي إطار برنامج التمكين السياسيّ، تم تغيير نظام اختيار أعضاء المجلس الوطنيّ الاتحاديّ بموجب قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (٤) لسنة (٢٠٠٦م)، والذي ينصُّ على أن يتم انتخاب نصف أعضاء المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، وتعيين النصف الآخَر؛ بهدف تحقيق المشارَكة السياسيَّة الحقيقيَّة لأبناء دولة الإمارات، وبموجب هذا القرار تم منح المرأة الإماراتيَّة حقَّ التصويت في أول انتخابات تشريعيَّة في تاريخ دولة الإمارات بالتساوي مع أخيها الرجل، واستطاعت المرأة الإماراتيَّة -بالفعل- أن تُصوِّت في أول انتخابات اتحاديَّة قررت مصير ممثلي شعب الاتحاد، وأن ترشح نفسها أيضًا كعضوة في البرلمان.

وعلى أثَر هذه التغييرات أيضًا، فُتح المجال للمرأة الإماراتيَّة بأن تكون ممثَّلة في المجلس باختيار السلطات المحليَّة، أي من خلال تعيينات حُكَّام الإمارات السبع. فمنذ عام (٢٠٠٦م)، شاركت المرأة الإماراتيَّة في العَمليَّة التشريعيَّة لدولة الإمارات، واستطاعت أن يكون لها حضور على صعيد العَمليَّة التشريعيَّة والرقابية والدبلوماسية والبرلمانية في دولة الإمارات، ويعرف أول فصل تشريعي مَثلت فيه المرأة الإماراتيَّة شعب الاتحاد تحت قبة البرلمان بالفصل التشريعيّ الرابع عشر (٢٠٠٧-٢٠١٠)، أو ما يُسمَّى أيضًا بفصل (الغرير) في التعبيرات المحليَّة، أسوة برئيس المجلس الوطنيّ الاتحاديّ في ذلك الفصل، وهو معالي عبد العزيز الغرير.

ومن أبرز ما يُميِّز مرحلة التمكين أيضًا أنَّها المرحلة التي شهد فيه المجلس الوطنيّ الاتحاديّ تمديد فترة الفصل التشريعيّ من سنتين إلى أربع سنوات، أسوةً بالممارَسات البرلمانية الإقليميَّة والدوليَّة الرائدة، ولعل هذا التغيير هو دليل مهم لمدى التزام قيادة الاتحاد

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

بأن يكون للمجلس إمكانيات أكبر في التأثير في أعمال الحكومة، وعلى أن يكون المجلس قادرًا على ترجمة تطلُّعات خطاب التمكين السياسيّ لعام (٢٠٠٥م) إلى واقع ملموس، هذا وقد مُنِحَ المجلس الوطنيّ الاتحاديّ ذلك بحسب تعديلات دستورية طالَب بها أعضاء المجلس تحت قبة البرلمان في الفصل التشريعيّ الرابع عشر، أو فصل الغرير، كما أن هذه التعديلات الدستورية منَحَت المجلس الوطنيّ الاتحاديّ صلاحيات أكبر في إطار عمله مع السُّلطة التنفيذيَّة؛ فقد أصبح المجلس قادرًا على مناقَشة المعاهَدات والاتفاقيات الدوليَّة قبل التصديق عليها، في حال إحالتها من رئيس الاتحاد، على عكس دوره السابق المقتصر على الإبلاغ بتلك المعاهدات (المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، ٢٠٠٩، ص. ٩-١١؛ وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، ٢٠١٤، ص. ٧٢).

وكل ما سبق مؤشِّرات مهمة على أن مرحلة التمكين لم تكن مرحلة عابرة بقرارات سطحية لا أثر لها، بل كانت مرحلة مبنيَّة على طموحات وثقة كبيرة، تم ترجمتها بشكل حقيقي على أرض الواقع.

وأخيرًا في عام (٢٠١٩م)، دخل المجلس الوطنيّ الاتحاديّ مرحلةً جديدةً من مراحل تطوُّره، قد نسميها مرحلة الانطلاق (٢٠١٩- حتى تاريخه)؛ إذ ارتبطت هذه المرحلة -بشكلٍ أساسيٍّ- بمبدأ تحقيق المساواة بين الجنسين؛ وذلك نتيجة صدور قرار رئيس الدولة رقم (١) لسنة (٢٠١٩م) الداعي إلى أن يتم رفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطنيّ الاتحاديّ إلى (٥٠%)، وتطبيق نظام (الكُوتَا) النسائيَّة على كل المقاعد المُنتخَبة والمُعيَّنة، ونتيجة هذا القرار التاريخيّ، تميز الفصل التشريعيّ السابع عشر للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ (٢٠١٩-٢٠٢٣) أو فصل غباش[١٠]، بكونه أول مجلس تم تمثيل الرجال والنساء فيه بشكل متساوٍ، ليحقق المجلس الوطنيّ الاتحاديّ إنجازًا إقليميًّا ودوليًّا بكونه رابع برلمان من ناحية تمثيل المرأة فيه.

ويلخص الجدول رقم (١) المراحل الثلاثة التي مر بها المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، وما يُميِّز كل مدة.

[١٠] أسوة برئاسة المجلس في الفصل التشريعي السابع عشر، معالي صقر غباش.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الجدول رقم (١)

عضويَّة المرأة الإماراتيَّة في المجلس الوطنيّ الاتحاديّ بحسب مراحله الثلاث الأساسيَّة

اسم المرحلة	تاريخ المرحلة	مُميِّزات كل مرحلة
مرحلة البناء والتأسيس	1971-2004	- جميع أعضاء المجلس الوطنيّ الاتحاديّ من الرجال. - آلية اختيار الأعضاء بالتعيين فقط من الحُكَّام.
مرحلة التمكين السياسيّ	2006 -2019	- دخول المرأة للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ لأول مرة. - تغيير آلية اختيار الأعضاء؛ انتخاب نصف أعضاء المجلس الوطنيّ وتعيين النصف الآخَر. - تغيير مدة الفصل التشريعيّ من سنتين إلى (٤) سنوات.
مرحلة الانطلاق	٢٠١٩ – حتى تاريخه	- تطبيق نظام (الكُوتَا) النسائيَّة بحيث يُحقِّق المجلسُ التمثيلَ المتساوي للمرأة في المقاعد المُنتخَبة والمُعيَّنة.

الجدول من إعداد الباحثة

ونتناول فيما يأتي واقع مشارَكة المرأة الإماراتيَّة في المجلس الوطنيّ الاتحاديّ منذ عام (٢٠٠٦م) حتى (٢٠٢٣م)؛ فقد شهد المجلس الوطنيّ الاتحاديّ خلال تلك المدة (٤) دورات تشريعيَّة، وهي: الفصل التشريعيّ الرابع عشر للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ (٢٠٠٧-٢٠١٠)؛ الفصل التشريعيّ الخامس عشر للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ (٢٠١١-٢٠١٥)، الفصل التشريعيّ السادس عشر للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ (٢٠١٥-٢٠١٩)، الفصل التشريعيّ السابع عشر للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ (٢٠١٩-٢٠٢٣)، وفي تلك الفصول التشريعيَّة الأربعة، كان للمرأة الإماراتيَّة حضورًا متميِّزًا في البرلمان، ومشاركة متزايدة في أعماله؛ حيث اكتسبت مراكزَ مهمة في المجلس، ليس على مستوى العضويَّة فحسبُ، بل على مستوى رئاسته أيضًا، كما نتناول أيضًا جانب مشارَكة المرأة الإماراتيَّة في العَمليَّة الانتخابيَّة لكل دورة تشريعيَّة، كمرشَّحة وناخبة؛ لأن حق الترشُّح والاقتراع يمثلان أهم أشكال المشارَكة السياسيَّة للمرأة.

رابعاً: مشارَكة المرأة في الفصل التشريعيّ الرابع عشر للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ (٢٠٠٧-٢٠١٠):

يُعَدّ الفصل التشريعيّ الرابع عشر من أبرز الفصول التشريعيَّة في تاريخ المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، لعدة اعتبارات مهمة؛ أولًا: كونه أول فصل تشريعي انتُخب نصف أعضائه. ثانيًا: هو أول فصل تشريعي شاركت فيه المرأة الإماراتيَّة كعضوة في البرلمان. وثالثًا: شهدت هذه الدُّورة التشريعيَّة إطالة مدة الفصل التشريعيّ من سنتين إلى أربع سنوات.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ونتناول في إطار هذا الفصل التشريعيّ مشارَكة المرأة الإماراتيَّة من ثلاث اعتبارات رئيسيَّة؛ وهي: التصويت في الانتخابات، الترشُّح في الانتخابات، وأخيرًا عضويتها في المجلس.

- **حق الترشُّح والتصويت:**

بحسب قرار رئيس الدولة رقم (٣) لسنة (٢٠٠٦م)، فإن آلية اختيار ممثلي الإمارات في المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، تتم من خلال هيئة انتخابية يتم تحديدها مِنْ قِبَل حاكم كل إمارة (أبو ظبي – دبي – الشَّارقة – رأس الخيمية – أم القيوين – عجمان – الفجيرة)، وتعرف الهيئة الانتخابيَّة على أنَّها مجموعة الأفراد الذين بإمكانهم الترشُّح والتصويت في الانتخابات المباشرة لنصف مقاعد المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، والتي يبلُغ عددُها (٢٠) مقعدًا. وعليه، فإنَّه لا يمكن لأي مواطن لم يَرِدْ اسمُه في الهيئة الانتخابيَّة أن يشارك في العَمليَّة الانتخابيَّة، سواءً من ناحية الترشُّح أو الاقتراع، ويراعى في هذه الهيئة الانتخابيَّة شروط عضويَّة المجلس الوطنيّ الاتحاديّ الواردة في المادة (٧٠) من الدستور، والتي حددت العمر (٢٥) عامًا كحد أدنى لكل من الترشُّح أو التصويت (المزروعي، ٢٠١٤، ص. ٢٠).

وتجدُر الإشارةُ هنا إلى أن مجموع المواطنين الواردة أسماؤهم في الهيئات الانتخابيَّة في أول دورة انتخابية كانت الأقل في تاريخ الانتخابات النيابيَّة لدولة الإمارات، بعدد (٦,٥٩٥) فردًا، ولعل هذا العدد القليل كان تعبيرًا عن كون التجربة الانتخابيَّة في دولة الإمارات حديثة، وأن السياسة الإماراتيَّة المتَّبَعة هي سياسة التدرج، وهذا ما نراه بالفعل لاحقًا في إطار الدورات الانتخابيَّة اللاحقة (وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، ٢٠٢٣).

ففي ديسمبر (٢٠٠٦م)، بدأت أول انتخابات تشريعيَّة في تاريخ دولة الإمارات، وكان تمثيل المرأة في الهيئات الانتخابيَّة السبعة أقل من الربع، بنسبة (١٨.٥%) فقط، وبمجموع (١,١٨٩) أنثى من أصل (٦,٥٩٥) فردًا، في حين بلَغ عددُ الذكور في الهيئة الانتخابيَّة (٥,٤٨٦) فردًا (المزروعي، ٢٠١٤، ص. ٣٠)، وتعد هذه أقل نسبة للتمثيل النِّسْوِيّ في الهيئات الانتخابيَّة على مستوى جميع الدورات الانتخابيَّة للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ، فمنذ ذلك الحين، تصاعدت نسبة تمثيل المرأة في الهيئات الانتخابيَّة حتى بلغت أكثر من النصف في الدورة الثالثة لانتخابات المجلس الوطنيّ الاتحاديّ لعام (٢٠١٣).

وبلَغ عددُ النساء اللاتي ترشَّحْنَ في أول انتخابات برلمانية إماراتيَّة (٦٥) امرأة من أصل (٤٥٦) مرشَّحًا، أي بنسبة تمثيل بلغت (١٤%)، وتصدرت إمارة الشَّارقة عدد المترشحات لعضوية المجلس الوطنيّ الاتحاديّ بمجموع (٢٩) مرشَّحة، أي بنسبة (٤٥%) من مجموع المترشحات (المزروعي، ٢٠١٤، ص.٩٠-٩٣).

ومن ناحية التصويت، فقد بلَغ عددُ الأفراد الذين أدلوا بأصواتهم في انتخابات عام (٢٠٠٦م) مجموع (٤,٩٠٤)، أي بنسبة مشاركة بلغت (٧٤.٤%) من مجموع أعضاء الهيئات الانتخابيَّة، وكان عدد النساء اللاتي أدلينَ بأصواتهنَّ (٨١٣) امرأة، أي بنسبة مشارَكة بلغت (١٧%)، في حين بلَغ عددُ الرجال الذين أدلوا بأصواتهم (٤,٠٩١) ذكرًا، أي بنسبة مشاركة بلغت (٨٣%) (المزروعي، ٢٠١٤، ص.١٩٣)، وكانت النساء من إمارة الشَّارقة الأكثر مشاركةً في الإدلاء بأصواتهنَّ في العَمليَّة الانتخابيَّة الأُولى في تاريخ دولة الإمارات (المزروعي، ص. ١٣٢–١٤٣).

في حين أن نسبة (١٧%) لا ترتقي لطموحات مشارَكة المرأة في العَمليَّة السياسيَّة، إلا أن هذه النسبة ارتفعت في الدورة الانتخابيَّة الثانية لعام (٢٠١١) حتى بلغت (٣٣%)، ويرى المزروعي (٢٠١٤، ص. ١٧٢) في كتابه الذي يقارن بين التجربة الانتخابيَّة لعام (٢٠٠٦) وعام (٢٠١١) أن هذه النتيجة مدفوعة –بشكلٍ أساسيٍّ– بالنظرة المجتمعيَّة للمرأة، وأن الدعم التي تتلقاه المرأة من القيادة للمشارَكة في العَمليَّة السياسيَّة يتفوق على الدعم المجتمعيّ، كما يضيف المزروعي (٢٠١٤، ص. ١٧٢) أن غياب المرأة في فعاليات المرشَّحين نتيجةَ العادات والتقاليد والثقافة المجتمعيَّة أدت إلى غياب الوعي بالبرامج الانتخابيَّة للمرشحين، كما أن المراكز الانتخابيَّة وقلة عددها في بداية التجربة الانتخابيَّة البرلمانية لدولة الإمارات كانت أيضًا سببًا في غياب المرأة عن التصويت، فتنقُّل المرأة ووجودها مع الرجل في هذه المراكز المختلطة هي عوامل مهمة في فَهْم النسبة المتدنية لمشارَكة المرأة في العَمليَّة الانتخابيَّة.

ولعل أبرز ما يذكر في شأن مشارَكة المرأة الإماراتيَّة في أول انتخابات نيابية هو واقع فوز أول امرأة بمقعد في البرلمان عن طريق الاقتراع المباشر، وهي معالي الدكتورة أمل عبد الله القبيسي عن إمارة أبو ظبي، واحتلت القبيسي المركز الثالث من أصل أربعة من حيث الأصوات بمجموع أصوات بلغ (٢٦٥) صوتًا، وبفارق أصوات بلغ (٣٩) عن المركز الأول، و(٣٧) صوت عن المركز الثاني، و (٧١) صوتًا عن المركز الرابع ("اللَّجْنة الوطنيَّة للانتخابات"، ٢٠٠٦). ونافست القبيسي (٩٩) مترشحًا، من بينهم (١٣) امرأة (المزروعي، ٢٠١٤، ص. ٩٣).

وعلى الرغم من فوز القبيسي المبهر، إلا أن باقي المرشَّحات على مستوى الإمارات الأخرى لم يستطعنَ كسب ثقة الناخبين وأصواتهم، وهو أمر مألوف عند المقارنة مع تجارب الانتخابات التشريعيَّة على المستوى الخليجيّ؛ ومردُّ ذلك إلى الحواجز الثقافيَّة والاجتماعيَّة؛ إذ لم تتمكن أي امرأة في كل من التجارب الانتخابيَّة البرلمانية الخليجيَّة (العُمانيَّة،

والبحرينية، والكويتية، والقطرية، والسعودية) من الفوز في أول انتخابات عُقدت في كل دولة (وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، ٢٠١٢)؛ ممَّا يعني أن فوز القبيسي يعد إنجازًا مهمًّا للمرأة على المستوى الخليجيّ؛ فهي أول امرأة خليجيَّة تصل إلى قبة البرلمان في أول تجربة انتخابية.

ولعل فوز معالي الدكتورة أمل القبيسي منوط بشخصها وببيئتها الثقافيَّة والاجتماعيَّة والتعليميَّة التي مهدت لوصولها إلى مراكز صُنع القرار، فلطالما كانت مقرَّبة من القيادة النِّسْويَّة في أبو ظبي والمتمثِّلة في "أُمّ الإمارات"، الشيخة فاطمة بنت مبارك. وعلى أثَر هذا التقارب والدعم، لم تتوقف إنجازات القبيسي بهذا الفوز، بل استطاعت أن تصنع لنفسها مكانًا بارزًا على مستوى العَمليَّة التشريعيَّة الإماراتيَّة بكونها أول امرأة في منصب النائب الأول لرئيس المجلس الوطنيّ الاتحاديّ في الفصل التشريعيّ الخامس عشر (٢٠١١-٢٠١٥)، وأول امرأة عربيَّة تتولَّى منصب رئاسة البرلمان في الفصل التشريعيّ السادس عشر (٢٠١٥-٢٠١٩).

- **حق التمثيل:**

كان للمرأة الإماراتيَّة مشاركة فاعلة في هذه الدُّورة التشريعيَّة من خلال المقاعد المعيَّنة مِنْ قِبَل حُكَّام الإمارات، فقد تم تعيين (٨) عضوات للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ في دورته التشريعيَّة الرابعة عشرة، ليصل مجموع تمثيل النساء في المجلس الوطنيّ الاتحاديّ إلى (٩) من أصل (٤٠) عضوًا؛ أي بنسبة (٢٢.٥%)، وعلى الرغم من هذا الإنجاز، إلا أن الإمارات كانت في المرتبة (٤٤) على المستوى الدوليّ من ناحية تمثيل المرأة في البرلمان، والمرتبة (٣) عربيًّا، متخلفةً عن كل من تونس والعراق (IPU & UN Women، ٢٠٠٨).

وتجدُر الإشارةُ هنا إلى أن إمارة أم القيوين كانت الإمارة الوحيدة التي لم يُرشِّح حاكمُها امرأةً كعضوة في المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، في حين تصدَّرت إمارة دبي عدد النساء اللاتي تم تعينهن بمجموع (٣) من أصل (٨) عضوات، ويُوضِّح الجدولُ أدناه التمثيل النِّسْويّ للمرأة في الفصل التشريعيّ الرابع عشر للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ، من ناحية الإمارة، وطريقة الاختيار.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الجدول رقم (٢)

تمثيل المرأة في الفصل التشريعيّ الرابع عشر للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ (٢٠٠٧-٢٠١٠)

م	اسم العضوة	الإمارة	آلية الاختيار لعضوية المجلس الوطنيّ الاتحاديّ
1	د. أمل عبد الله القبيسي	أبو ظبي	بالانتخاب
2	د. فاطمة حمد المزروعي	أبو ظبي	بالتعيين
3	فاطمة غانم المري	دبي	بالتعيين
4	ميساء راشد غدير	دبي	بالتعيين
5	نجلا فيصل العوضي	دبي	بالتعيين
6	د. عائشة محمد الرومي	الشَّارقة	بالتعيين
7	د. نضال محمد الطنيجي	رأس الخيمة	بالتعيين
8	علياء سالم السويدي	عجمان	بالتعيين
9	روية سيف السماحي	الفجيرة	بالتعيين

الجدول من إعداد الباحثة

خامساً: مشارَكة المرأة في الفصل التشريعيّ الخامس عشر للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ (٢٠١١-٢٠١٤):

لقد اكتسب الفصل التشريعيّ الخامس عشر أهميَّة أيضًا على مستوى مشارَكة المرأة السياسيَّة في دولة الإمارات، وبالتحديد من منطلق التأثير طويل المدى لانخراط النساء في عمليات صُنع القرار؛ فلأول مرة في تاريخ المجلس تم انتخاب امرأة في منصب النائب الأول لرئيس المجلس، وهي الدكتورة أمل عبد الله القبيسي؛ وذلك عن طريق التزكية مِنْ قِبَل جميع أعضاء المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، ولعل فوز القبيسي كان مرتبطًا -بشكلٍ كبيرٍ- بتجربتها البرلمانية السابقة؛ مما كسر حاجز دخول المرأة لمناصب اتخاذ القرار على مستوى البرلمان.

- **حق الترشُّح والتصويت:**

وفي الدورة الانتخابيَّة الثانية للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ بلَغ عددُ تمثيل النساء في الهيئات الانتخابيَّة السبع للدورة الانتخابيَّة الثانية (٦١,٦٨٣) امرأة من أصل (١٣٥,٣٠٨) عضوًا؛ أي بنسبة تمثيل بلغت (٤٩%) من إجمالي الهيئات الانتخابيَّة، محقِّقةً التمثيل المتساوي في الهيئات الانتخابيَّة، كما بلَغ عددُ النساء اللاتي ترشحنَ لعضوية المجلس الوطنيّ الاتحاديّ في انتخابات عام (٢٠١١م) عدد (٨٥) امرأة من أصل (٤٥٠) مرشَّحًا؛

أي نسبة (١٨%) من مجموع المرشحين، بارتفاع وقدره (٤%) عن انتخابات (٢٠٠٦م) (وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، ٢٠٢٣).

ولعل ارتفاع نسبة تمثيل النساء في الهيئات الانتخابيَّة بما يقارب الضِّعْف في الدورة الانتخابيَّة الثانية كان عاملًا إيجابيًّا أدى لارتفاع نسبة النساء اللاتي ترشحن لعضوية المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، وعلى الرغم من ذلك كله، وكما هو الحال في الدورة الانتخابيَّة الأولى، استطاعت امرأة واحدة فقط الوصول إلى البرلمان عن طريق الانتخاب؛ وهي الدكتورة شيخة عيسى العري ممثلةً عن إمارة أم القيوين، واحتلت العري المركز الأول على مستوى إمارة أم القيوين بعدد أصوات بلغ (٥٣٦) صوتًا، وبفارق أصوات بلغ (٢٠٠) صوت عمن تلاها من الرجال (وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، ٢٠١٤، ص. ٧٢). ويُعَدّ هذا إنجازًا مهمًّا للمرأة القيوانية؛ لغيابها تمامًا عن ساحة صُنع القرار البرلماني في الدورة التشريعيَّة السابقة على عكس باقي النساء من الإمارات الستة الأخرى، ولم يؤدِّ ارتفاعُ تمثيل النساء في الهيئات الانتخابيَّة أو ارتفاع عدد المرشَّحات في الدورة الانتخابيَّة الثانية إلى ارتفاع نسبة فوز النساء في الدورة الانتخابيَّة الثانية للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ؛ ممَّا يعني أنَّ هناك عوامل متعددة تؤثر في نجاح المرأة في العَمليَّة الانتخابيَّة ووصولها إلى مقاعد البرلمان.

هذا وقد عانت الدورة الانتخابيَّة الثانية للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ من ضَعْف المشارَكة فيها بشكلٍ عامٍّ؛ فقد بلَغ عددُ الأفراد الذين أدلَوْا بأصواتهم في انتخابات عام (٢٠١١م) مجموع (٣٥,٩٧٩)، أي بنسبة مشاركة تبلغ (٢٦.٦%)، وهي نسبة أقل بكثير من انتخابات عام (٢٠٠٦م)، والتي كانت تبلغ (٧٤.٤%)[٢]، إلا أن مشارَكة المرأة في التصويت ارتفعت؛ فقد بلَغ عددُ النساء اللواتي أدلين بأصواتهن (١١,٧١٩) امرأة، بنسبة مشاركة وصلت (٣٣%)؛ أي ارتفاع وقدره (١٦%) عن الدورة الانتخابيَّة الأولى، كما كانت النساء من إمارة دبي الأعلى مشاركةً بشكل نسبي في العَمليَّة الانتخابيَّة الثانية في تاريخ دولة الإمارات (المزروعي، ص. ١٣٢-١٤٣).

[٢] يُشِير المزروعي (٢٠١٤، ص. ١٦٣) إلى أن هذه النسبة هي الأضعف على المستوى الخليجي من ناحية المشاركة في العملية الانتخابية، ففي البحرين على سبيل المثال، كانت نتائج المشاركة في الانتخابات النيابية لعام (٢٠١١م) تبلغ (٥١%)، وقدَّم المزروعي (٢٠١٤، ص. ١٦٣-١٧٣) مجموعة من التساؤلات والإجابات لتفسير تدنِّي المشارَكة السياسيَّة في دولة الإمارات في انتخابات عام (٢٠١١م)، ومن أبرزها ما يلي: أثر تشكيل الهيئات الانتخابية في ضَعْف الإقبال على الانتخابات، كخصائص ديموغرافية (العُمْر، التعليم، المكان الجغرافي)، العوامل العائلية، المراكز الانتخابية.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

- **حق التمثيل:**

ومن ناحية التمثيل الكمي، وكما هو الحال في الفصل التشريعيّ السابق، أسهَمَت عمليَّة التعيين في تعزيز وصول المرأة إلى البرلمان؛ فقد بلَغ عددُ عضوات المجلس الوطنيّ الاتحاديّ في الفصل التشريعيّ الخامس عشر عدد (٧) عضوات من أصل (٤٠) عضوًا، أي نسبة (١٧.٥%) فقط، تم تعيين (٦) منهن، وفازت امرأة واحدة بمقعدها عن طريق الانتخابات، وهي الدكتورة شيخة عيسى العري عن إمارة أم القيوين، وأدَّى هذا الانخفاض في نسبة تمثيل المرأة في المجلس إلى تراجُعها على المستوى الدوليّ إلى المرتبة (٧٥) من ناحية تمثيل المرأة في البرلمان، إلا أنَّها احتفظت بموقعها في المرتبة (٣) عربيًّا، متخلفةً عن كل من تونس والعراق (IPU & UN Women، ٢٠١٢).

الجدول رقم (٣) تمثيل المرأة في الفصل التشريعيّ الخامس عشر للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ (٢٠١١-٢٠١٤)

م	اسم العضوة	الإمارة	آلية الاختيار لعضوية المجلس الوطنيّ الاتحاديّ
1	د. أمل عبد الله القبيسي	أبو ظبي	بالتعيين
2	نورة محمد الكعبي	أبو ظبي	بالتعيين
3	د. منى جمعة البحر	دبي	بالتعيين
4	عفراء راشد البسطي	دبي	بالتعيين
5	د. شيخة علي العويس	الشَّارقة	بالتعيين
6	د. شيخة عيسى العري	أم القيوين	بالانتخاب
7	عائشة أحمد اليماحي	الفجيرة	بالتعيين

الجدول من إعداد الباحثة

وعلى الرغم من الانخفاض في عدد النساء الممثلات في هذه الدَّورة التشريعيَّة عن التي سبقتها، إلا أن انخراط المرأة في أعمال المجلس الوطنيّ الاتحاديّ قدَّم لها فرصًا أخرى للمشارَكة في مجالات أوسع في الحياة السياسيَّة؛ فعلى سبيل المثال: ساهمت عضويَّة معالي نورة محمد الكعبي في هذا الفصل التشريعيّ في انخراطها بشكل أوسع في العمل السياسيّ؛ ممَّا أكسبَها ثقةَ الحكومة والقيادة، والذي نتج عنه تعيينها كوزير لشؤون المجلس الوطنيّ الاتحاديّ في عام (٢٠١٦م)، ومِن ثَمَّ وزيرة للثقافة وتنمية المعرفة في عام (٢٠١٧م)، ووزيرة للثقافة والشباب في (٢٠٢٠م)، وأخيرًا وزيرة دولة في عام (٢٠٢٣م).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

كما استطاعت سعادة عفراء راشد البسطي، وهي إحدى عضوات هذا الفصل التشريعيّ، تحقيق إنجاز مهمّ للمرأة الإماراتيَّة بتعيينها كأمين عامّ مساعِد في الأمانة العامَّة للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ في عام (٢٠٢٠م)؛ فعملها النيابي كان له أثر مهم على تكليفها بمثل هذا المنصب رفيع المستوى، والذي كان مُحتكَرًا في السابق مِنْ قِبَل الرجال.

وكما ذكرنا سلفًا، فالدكتورة أمل القبيسي أيضًا من أكثر النساء استفادةً من وجودها الطويل تحت قبة البرلمان، الأمر الذي أكسَبَها خبرةً ومكانةً جعلتها الأجدرَ لتولّي منصب الرئاسة في الفصل التشريعيّ السادس عشر.

وعلى أثَر ما سبق، تُبيّن لنا التجربة التشريعيَّة في الإمارات التأثير الواضح لمشاركة النساء في العمليَّات السياسيَّة على تولّيهن لمناصب صُنع القرار، سواءً على المستوى التنفيذيّ أو التشريعيّ، فكلما زادت فرصة مشارَكة المرأة في الحياة السياسيَّة، كلما استطاعت أن تكسر الحواجز التي تَحُول دونَ وجودها على ساحة اتخاذ القرار، وهي حواجز منبثقة من الأُطُر السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة بتشعباتها المختلفة والمتعددة والمتداخلة.

سادساً: تمثيل المرأة في الفصل التشريعيّ السادس عشر للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ (٢٠١٥-٢٠١٩):

اكتسب الفصل التشريعيّ السادس عشر أهميَّة كبيرة؛ نتيجة الإنجاز التاريخيّ الذي استطاعت أن تحققه المرأة الإماراتيَّة على مستوى الحياة النيابيَّة، فلأول مرة في تاريخ الشرق الأوسط، تم انتخاب امرأة لرئاسة المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، وهي الدكتورة أمل عبد الله القبيسي، ولولا تراكمات عمل القبيسي في الدورات التشريعيَّة السابقة، وانخراطها في الحياة السياسيَّة لحوالي عقد من الزمان، وكفاءتها بالطبع، لَمَا استطاعت أن تحقق مثل هذا الإنجاز.

- **حق الترشُّح والتصويت:**

وفي التجربة الانتخابيَّة الثالثة في دولة الإمارات اتبعت اللَّجْنة الوطنيَّة للانتخابات، وهي اللجنة المعنِيَّة بتنظيم انتخابات المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، وسائل جديدة لتفعيل مشاركة أفراد المجتمع في الانتخابات؛ وذلك من خلال ثلاث آليَّات أساسيَّة، وهي: أولًا، زيادة أعداد الأفراد في الهيئات الانتخابيَّة، ففي عام (٢٠٠٦م) بلَغ عددُ الأفراد الواردة أسماؤهم في الهيئات الانتخابيَّة (٦,٥٩٥) فردًا، وارتفع هذا العدد ليصل إلى (١٣٥,٣٠٨) أفراد في عام (٢٠١١م). وأخيرًا، في عام (٢٠١٥م) ارتفع عدد الأفراد الذين لهم حق الانتخاب والتصويت إلى (٢٢٤,٢٨١) فردًا، بزيادة قدرها (٦٦%)، وذلك بحسب بيانات وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطنيّ الاتحاديّ (٢٠٢٣).

ثانيًا، ارتفع عدد مراكز الانتخاب في الدولة بعدد (٣٦) مركزًا، وتم فتح آلية التصويت المبكِّر عبر (٩) مراكز أساسيَّة، وشكلت مجموع الأصوات فيها (٤٧.٥%) من الأصوات التي تم الإدلاء بها في هذه الدَّورة الانتخابيَّة، فضلا عن بَدْء عمليَّة التصويت في الخارج من خلال (٩٤) مركزًا انتخابيًّا في مقارّ البعثات الدبلوماسيَّة للدولة في الخارج (البوابة الرسميَّة لحكومة دولة الإمارات العربيَّة المتحدة، ٢٠٢٣ب).

ثالثًا، كانت المدة الزمنيَّة للانتخابات ثلاثة أيام (٢٧-٢٩ سبتمبر ٢٠١٥)، عِوَضًا عن يوم واحد، كما هو الحال في التجربة الانتخابيَّة السابقة (البوابة الرسميَّة لحكومة دولة الإمارات العربيَّة المتحدة، ٢٠٢٣ب).

ولأول مرة في تاريخ الانتخابات الإماراتيَّة، كانت نسبة تمثيل الإناث في الهيئات الانتخابيَّة أعلى من الذكور؛ إذ بلَغ عددُهنَّ (١٢٠,٥٠١) عضوًا من أصل (٢٢٤,٢٨١) فردًا من إجمالي الهيئات الانتخابيَّة، أي بنسبة تمثيل بلغت نحو (٥٤%)، في حين أن عدد الرجال بلغ (١٠٣,٧٨٠) بنسبة تمثيل بلغت (٤٦%) (وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، ٢٠٢٣). وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في عدد الأفراد الذين بإمكانهم الترشُّح لانتخابات عام (٢٠١٥م)، إلا أن عدد المرشَّحين انخفض إلى (٣٣٠) مرشحًا، منهم (٧٤) من الإناث، و(٢٥٦) من الذكور، أي بنسبة (٢٢%) للإناث، و(٧٨%) للذكور (وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، ٢٠٢٣).

أمَّا على مستوى المشارَكة في عمليَّة التصويت، فقد بلَغ عددُ الأفراد الذين أدلوا بأصواتهم في انتخابات عام (٢٠١٥) مجموع (٧٨,٥٩١) صوتًا؛ أي بنسبة مشاركة بلغت (٣٥.٣%) في ارتفاع ملحوظ عن الدورة السابقة، وبلَغ عددُ النساء اللواتي أدلينَ بأصواتهنَّ (٣٠,٨٢٧) امرأة، بنسبة مشارَكة بلغت (٢٥.٦%) من إجمالي مجموع النساء في الهيئات الانتخابيَّة، ولكن بنسبة (٣٩.٢%) من إجمالي عدد المقترعين (وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، ٢٠٢٣).

وكما هو الحال في الدورة الانتخابيَّة الأولى والثانية، استطاعت امرأة واحدة فقط الوصول إلى البرلمان عن طريق الانتخاب؛ وهي ناعمة عبد الله الشرهان عن إمارة رأس الخيمة، ويُعَدّ فوز الشرهان من أهم ما حققته المرأة الإماراتيَّة في مجال الانتخابات المباشرة لقدرتها على حصد أكثر من (١٠٠٠) صوت في انتخابات (٢٠١٥م)، محتلةً المركز الثامن من أصل (٢٠) على مستوى مقاعد المجلس المنتخَبة، وهو إنجاز لم تستطع أي امرأة سبقت الشرهان الوصول إليه (اللَّجْنة الوطنيَّة للانتخابات، د.ت.). فقد حصلت القبيسي في عام

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

(٢٠٠٦م) على (٢٦٥) صوتًا، في حين حازت العري على (٥٣٦) صوتًا في عام (٢٠١١م).

- **حق التمثيل:**

ومن ناحية التمثيل الكمي، فقد بلَغ عددُ عضوات المجلس الوطنيّ الاتحاديّ في الفصل التشريعيّ الخامس عشر (٨) عضوات من أصل (٤٠) عضوًا، أي بنسبة تمثيل بلغت (٢٠%)، تم تعيين (٧) منهن، وفازت امرأة واحدة بمقعدها عن طريق الانتخابات، إلا أنَّه في الأصل، كان عدد عضوات هذا الفصل التشريعيّ (٩) عضوات، ولكن تم استبدال إحدى العضوات، معالي نورة الكعبي عن إمارة أبو ظبي بعضو من الرجال؛ وذلك لتعيينها كوزيرة للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ في التشكيل الوزاريّ لعام (٢٠١٧م).

ولم تزل نسبة تمثيل المرأة في هذا الفصل التشريعيّ قليلة على المستوى الإقليميّ والدوليّ، فتراجعت لتحتل المركز الرابع عربيًّا، و(٨٥) دوليًّا (IPU & UN Women، ٢٠١٧)، وبغَضِّ النظرِ عن هذا التراجع الكمي، إلا أن الإنجاز النوعيّ في انتخاب أول امرأة لرئاسة البرلمان في الوطن العربيّ هو أمر يستحق الوقوف عنده؛ حيث ساهمت رئاسة القبيسي في رفع نسبة تمثيل النساء كرئيسات للبرلمانات حولَ العالَم في تلك الفترة؛ حيث بلغت النسبة (١٩.١%) في عام ٢٠١٧ (IPU & UN Women، ٢٠١٧).

ويُوضِّح الجدولُ أدناه التمثيل النِّسْوِيّ للمرأة في الفصل السادس عشر للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ، من ناحية الإمارة، وطريقة الاختيار.

الجدول رقم (٤)تمثيل المرأة في الفصل التشريعيّ السادس عشر للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ (٢٠١٥-٢٠١٩)

م	اسم العضوة	الإمارة	آلية الاختيار لعضوية المجلس الوطنيّ الاتحاديّ
1	د. أمل عبد الله القبيسي	أبو ظبي	بالتعيين
2	عفراء راشد البسطي	دبي	بالتعيين
3	عزة سليمان	دبي	بالتعيين
4	عائشة سالم بن سمنوه	الشَّارقة	بالتعيين
5	د. نضال محمد الطنيجي	رأس الخيمة	بالتعيين
6	ناعمة عبد الله الشرهان	رأس الخيمة	بالانتخاب
7	علياء سليمان الجاسم	الفجيرة	بالتعيين

الجدول من إعداد الباحثة

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

سابعاً: تمثيل المرأة في الفصل التشريعيّ السابع عشر للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ (٢٠١٩-٢٠٢٣):

يُمثِّل الفصل التشريعيّ السابع عشر علامة فارقة في تاريخ المجلس الوطنيّ الاتحاديّ على مستوى مشارَكة المرأة في الحياة السياسيَّة؛ فهو أول فصل تشريعي للمجلس يحقق التساوي بين الجنسين، واضعًا المجلس في المرتبة الرابعة عالميًّا، والأول إقليميًّا، من حيث التكافؤ الجنسي في مقاعد أعضاء البرلمان في عام (IPU Parline، ٢٠٢٠).

كما شهد هذا المجلس أيضًا انتخاب امرأة، ناعمة عبد الله الشرهان، في منصب النائب الثاني لرئيس المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، في دليل على أن المرأة قادرة على تقلُّد مناصب مختلفة داخل أروقة البرلمان.

- **حق الترشُّح والتصويت:**

وفي الدورة الانتخابيَّة الرابعة للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ بلَغ عددُ تمثيل النساء في الهيئات الانتخابيَّة السبع للدورة الانتخابيَّة الرابعة (١٧١,٦٦٣) امرأة من أصل (٣٣٧,٧٣٨) عضوًا، أي بنسبة تمثيل بلغت (٥٠.٦٢%) من إجمالي الهيئات الانتخابيَّة، محققةً التمثيلَ المتساويَ في الهيئات الانتخابيَّة (وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، ٢٠٢٣).

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن نسبة الزيادة في عدد أعضاء الهيئات الانتخابيَّة في الدورة الانتخابيَّة الرابعة بلغت (٥٠%) عن الدورة السابقة؛ إذ بلَغ عددُ أعضاء الهيئات الانتخابيَّة لعام (٢٠١٩م) (٣٣٧,٧٣٨) عضوًا، في حين كان عدد الأعضاء في الدورة السابقة (٢٢٤,٢٨١) فردًا (وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، ٢٠٢٣).

أما من ناحية التصويت، فقد بلغت نسبة المشارَكة في الدورة الرابعة للانتخابات البرلمانية (٣٤.٨١%) في زيادة قدرها (٤٨.٥%) من عدد المصوِّتين بالمقارَنة مع الدورة الانتخابيَّة الثالثة؛ إذ بلَغ عددُ الناخبين (١١٧,٥٩٢) رجلًا وامرأةً، في حين أن الغلبة كانت للرجال في عدد الناخبين، بنسبة (٥٩%)، إلا أن نسبة مشارَكة النساء كناخبات في هذه الدَّورة الانتخابيَّة ارتفع ليصل إلى (٤١%) بالمقارنة مع (٣٩%) في الدورة الثالثة (وزراه الدولة لشؤون المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، ٢٠٢٣).

ولأول مرة في تاريخ انتخابات المجلس، تجاوز عدد النساء اللاتي ترشحن لعضوية المجلس الوطنيّ الاتحاديّ في انتخابات عام (٢٠١٩م) حاجز المئة مرشَّحة؛ حيث بلَغ عددُ النساء اللاتي ترشحن (١٨٠) امرأة من أصل (٤٩٦) مرشَّحًا؛ أي نسبة (٣٦%) من مجموع المرشحين، وهي الأعلى كميًّا ونسبيًا من ناحية المشاركة (جمال، ٢٠١٩).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

وبفضل قرار التمثيل المتساوي للمرأة في المجلس، استطاعت المرأة لأول مرة في تاريخ الانتخابات التشريعيَّة في دولة الإمارات أن تفوز بأكثر من مقعد واحد في البرلمان، فقد بلَغ عددُ النساء اللاتي فُزنَ بمقاعد في المجلس عن طريق الانتخابات (٧) نساء مقسمينَ جغرافيًّا كالآتي: (٢) من إمارة أبو ظبي، (٢) من إمارة دبي، (١) من إمارة عجمان، (١) من إمارة أم القيوين، (١) من إمارة الفجيرة (اللَّجْنة الوطنيَّة للانتخابات، ٢٠١٩).

ويعود غياب فوز المرأة من إمارة الشَّارقة وإمارة رأس الخيمة في العَمليَّة الانتخابيَّة إلى آلية تطبيق الإمارتين لقرار رئيس الدولة بشأن التمثيل المتساوي للمرأة والرجل في المجلس، فلم تُحدِّد كِلَا الإمارتين أية كُوتَا نسائية على المقاعد المنتخَبة، على عكس ما قامت به الإمارات الأخرى. وعليه، لم تتمكن أي امرأة من كِلَا الإمارتين الفوز بمقعد في المجلس عن طريق الانتخابات الحرة، بل تم الوفاء بالكُوتَا النسائيَّة من خلال تعيينهنَّ –بشكلٍ مباشِرٍ– مِنْ قِبَل الحكومة المحليَّة.

ونُنوِّه هنا إلى أن السلطات المحليَّة راعت مشارَكة المرأة في الانتخابات من خلال قيامها بتعيين النساء اللاتي قمنَ بترشيح أنفسهنَّ للانتخابات؛ فعلى سبيل المثال: قامت إمارة الشَّارقة بتعيين النساء في المجلس من اللاتي رشحنَ أنفسهنَّ للانتخابات، بالنظر إلى نسبة الأصوات التي تحصَّلنَ عليها، وقامت إمارة رأس الخيمة أيضًا بتعيين امرأة واحدة من النساء اللاتي رشحنَ أنفسهنَّ للانتخابات ولم يحالفها الحظ، في تقدير لمشاركتها في الانتخابات.

- **حق التمثيل:**

بناءً على قرار رئيس الدولة لعام (٢٠١٩م) بشأن (الكُوتَا) النسائيَّة في المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، فقد بلغ التمثيل الكمي لعضوات المجلس الوطنيّ الاتحاديّ (٥٠%)، أي بعدد (٢٠) عضوة من أصل (٤٠)، وبلَغ عددُ العضوات اللاتي تم تعيينهنَّ –بشكلٍ مباشِرٍ– مِنْ قِبَل حُكَّام الإمارات (١٣) عضوة، في حين فازت (٧) عضوات بمقاعدهن عن طريق الاقتراع المباشر، وكان هذا القرار الدافع الرئيسيّ في بلوغ الإمارات المركز الرابع عالميًّا في مجال تمثيل المرأة في البرلمان، وهو إنجاز عظيم في الإطار الكمي للمشارَكة السياسيَّة للمرأة الإماراتيَّة. ويُوضِّح الجدولُ أدناه التمثيل النِّسْوِيّ للمرأة في الفصل السادس عشر للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ، من ناحية الإمارة، وطريقة الاختيار.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الجدول رقم (٥) تمثيل المرأة في الفصل التشريعيّ السادس عشر للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ (٢٠١٥-٢٠١٩)

م	اسم العضوة	الإمارة	آلية الاختيار لعضوية المجلس الوطنيّ الاتحاديّ
1	ناعمة عبد الرحمن المنصوري	أبو ظبي	بالانتخاب
2	موزة محمد مسلم العامري		بالانتخاب
3	د. حواء الضحاك المنصوري		بالتعيين
4	ميرة سلطان ناصر السويدي		بالتعيين
5	مريم ماجد خلفان بن ثنية	دبي	بالانتخاب
6	سارة محمد أمين فلكناز		بالانتخاب
7	عائشة محمد سعيد راشد المُلَّا		بالتعيين
8	جميلة أحمد محمد المهيري		بالتعيين
9	شذى سعيد علي علاي النقبي	الشَّارقة	بالتعيين
10	عائشة رضا حسين البيرق		بالتعيين
11	كفاح محمد ناصر الزعابي		بالتعيين
12	هند حميد بن هندي العليلي	عجمان	بالانتخاب
13	عفراء بخيت بن هندي العليلي		بالتعيين
14	د. نضال محمد الطنيجي	رأس الخيمة	بالتعيين
15	ناعمة عبد الله الشرهان		بالتعيين
16	سمية عبد الله سالم السويدي		بالتعيين
17	عذراء حسن حميد بن ركاض	أم القيوين	بالانتخاب
18	عائشة راشد سلطان ليتيم		بالتعيين
19	صابرين حسن سعيد اليماحي	الفجيرة	بالانتخاب
20	د. شيخة عبيد سالم الطنيجي		بالتعيين

الجدول من إعداد الباحثة

ثامناً: نتائج المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية في المجلس الوطني الاتحادي

إن دخول المرأة الإماراتية في معترك الحياة النيابية منذ عام (٢٠٠٧م)، سواءً عبر التعيين أو الانتخاب، مكَّنها من المُساهمة بشكل فاعل مع أخيها الرجل في اتخاذ القرارات، وصياغة القوانين والتشريعات، ومساءلة الحكومة بشكل مباشر عبر الصلاحيات الرقابية

للمجلس، وهي الأسئلة البرلمانية والموضوعات العامة. ففي الفصل التشريعي السابع عشر (٢٠١٩-٢٠٢٣) الذي بلغ تمثيل النساء فيه (٥٠%)، بلغ عدد مشروعات القوانين التي ناقشها المجلس (٥٢) مشروع قانون اتحادي، في حين وجه أعضاء المجلس من الذكور والإناث مجموع (١٧١) سؤالاً برلمانياً للحكومة، وناقش المجلس أيضاً (١٩) موضوع عام (محمد، ٢٠٢٣). ومن أبرز إنجازات المجلس في هذا الفصل هو رفع (٣٣٩) توصية للحكومة، أبرزها التوصية بإنشاء هيئة مستقلة تُعنى بالاختبارات لتحقيق الرقابة الفعّالة على المدارس، والتي تقدم بها أعضاء المجلس عند مناقشة الموضوع العام حول "سياسية وزارة التربية والتعليم"؛ وعلى أثر هذه المناقشة والتوصيات، استحدث مجلس الوزراء المركز الوطني لجودة التعليم لتحقيق ذلك الغرض، وتم تعيين سمو الشيخة مريم بنت محمد بن زايد آل نهيان، رئيسة للمركز ("صقر غباش يشيد،" ٢٠٢٣).

وعلى الرغم من اختلاف خبرات عضوات المجلس الوطني الاتحادي، وتفاوت قدراتهن، إلا أن بعض العضوات عبر الفصول التشريعية المختلفة تفوقن بشكل ملحوظ على أقرانهن من الرجال في مستوى الفعالية والمساهمة (اليماحي وعبد السلام، ٢٠١٩، ص.١٣٥-١٣٦). ويمكن القول بأن عضوية المرأة الإماراتية في المجلس مكنتها من طرح وتداول مختلف القضايا المجتمعية، سواءً عبر تواجدها بشكل عام كعضوة وممارستها لصلاحياتها التشريعية والرقابية، أو من خلال مسألة التمثيل السياسي، وترأسها لمختلف اللجان البرلمانية، وحصولها على مناصب قيادية أخرى ضمن هيكل المجلس، والتي شملت كل من: رئاسة المجلس، ومنصب النائب الأول للرئيس، ومنصب النائب الثاني للرئيس. ولعل جميع ما تحقق كان نتاج توافر ثلاثة عوامل أساسية وهي: الكفاءة، والدعم الحكومي، والدعم المجتمعي.

هذا وقد بينت لنا تجربة مشاركة المرأة الإماراتية في الحياة النيابية أنه على الرغم من أن العديد من عضوات المجلس الوطني الاتحادي لم يسبق لهن العمل في المجال السياسي، إلا أن مشاركتهن في العمليَّات السياسيَّة من خلال عضوية المجلس الوطني الاتحادي أسهمت بشكل فاعل في تولّيهن لمناصب صُنع القرار والتأثير بشكل أكبر على السياسات والتشريعات.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

المناقشة والاستنتاجات:

تَبين من خلال هذه الدِراسة أن تَجرُبة المشارَكة السياسيَّة للمرأة الإماراتيَّة في السلطة التشريعية كانت تجربة فريدة من نوعها، وحظيت بدعم حكومي واضح خلال الخمسة عقود الماضية. وعبر المراحل المُختلفة التي مرت بها المرأة الإماراتية على مستوى مشاركتها في السُلطة التشريعيَّة، كناخبة، ومرشَّحة، وعضوة، فقد تمكنت من الوصول إلى مقاعد المجلس لأول مره في عام (٢٠٠٧م)، بفضل تغيير نظام اختيار أعضاء المجلس الوطنيّ الاتحاديّ بموجب قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (٤) لسنة (٢٠٠٦م). كما استطاعت المرأة الإماراتية أن تصنع لنفسها مكانًا بارزًا كأول امرأة عربيَّة تتولَّى منصب رئاسة البرلمان في الفصل التشريعيّ السادس عشر (٢٠١٥-٢٠١٩). وأخيراً، بفضل قرار رئيس الدولة رقم (١) لعام (٢٠١٩م)، تمكنت المرأة الإماراتية من الوصول إلى التمثيل المتساوي في مقاعد المجلس الوطنيّ الاتحاديّ في الفصل التشريعي السابع عشر (٢٠١٩-٢٠٢٣).

وهنا يلتقي منظور النِسْويَّة اللِيبراليَّة الذي يعوّل على تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال سَنّ التشريعات وإعادة صياغة الأنظمة وإصلاحها، بما يحقق فرصًا أكثر مساواةً للنساء، مع سياسة التدرج الناجحة التي تبنتها القيادة الإماراتية في إشراك المرأة في عمليات صُنع القرار؛ فقد جاءت مشاركة المرأة الإماراتيَّة في الحياة البرلمانية متأخرة عن مثيلاتها في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن تعديل أنظمة الانتخابات وتبني نظام الكوتا النسائية، مكَّنَ المرأة الإماراتيَّة في أقل من عقد من الزمان أن تتولَّى زمام المبادَرة، وأن تترأَّس رابع سلطة اتحاديَّة في دولة الإمارات، بل وتصبح ممثلة فيها بالتساوي أيضاً. ويتناسب هذا الطرح مع ما وجدته دراسة هيسكيث وويليامز (Hesketh & Williams، ٢٠٢١) التي وضحت أثر تطور التشريعات والسياسات الإماراتية على تحقيق المساواة بين الجنسين، خاصة في ظل استحداث نصوص قانونيَّة تحمي المرأة العاملة، وتشكيل مجلس التوازن بين الجنسين في (٢٠١٧م).

هذا وفي إطار نظريَّة التحديث، نرى بالفعل الارتباط الواضح بين عمليات التحديث وبين دخول المرأة الإماراتية واكتساحها مجالات الحياة العامَّة؛ ممَّا أسهم -بشكلٍ كبيرٍ- في الدفع بالمرأة في عمليات صُنع القرار. فللتطورات الاقتصاديَّة التي مرت بها دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الخمسة عقود الماضية أثر واضح على الإرث غير الماديّ؛ كالثقافة المجتمعيَّة، والعادات والتقاليد السائدة، التي كانت تَرفُض عملَ المرأة، أو ترفض تعليمها. وعليه، كلما استطاعت المرأة الإماراتية أن تصل إلى تلك الحقوق الأساسيَّة، كلما تمكَّنَت أيضًا من التقرب من فُرَص المشارَكة على مستويات أكبر، ومنها المشارَكة السياسيَّة.

وبحسب المقارَنات الدوليَّة في دراسة نوريس وإنغلهارت (Norris & Inglehart, 2001, p ١٢٩.)، لا تُقدِّم عمليَّة التحديث ضمانات للمشارَكة الكاملة للمرأة في الحياة السياسيَّة، وبالتحديد على حصول المرأة على مناصب منتخَبة في البرلمانات؛ إذ أظهَرَت نتائجُ الدراسة أن مستوى التنمية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة في الدولة ليس شرطًا ضروريًّا لنجاح المرأة في الحياة السياسيَّة (Norris & Inglehart, 2001, p ١٢٩.)؛ ممَّا يعني أن تحقيق التنمية الاقتصاديَّة عامل واحد من بين عوامل متعددة تُسهِم في تحسين فرص مشاركة المرأة في الحياة السياسيَّة. وعليه، تظل القيود المجتمعيَّة تحدّيًا مهمًّا يُواجِه النساءَ في جميع أنحاء العالَم. ولكننا تستطيع أن نستخلص من التجربة الإماراتية، أن الحلول المرتبطة بتحسين فرص النساء في المشارَكة السياسيَّة ترتبط أيضًا بحلول التنمية، فالمشارَكة السياسيَّة للمرأة هو سبب ونتيجة لتحقيق التنمية المُستَدامة للمجتمع.

هذا وقد كشفت الدراسة ضمنياً عن أنواع مختلفة من العوائق التي واجهت مشاركة المرأة الإماراتية في الحياة السياسية، وبالتحديد في مشاركتها في المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، كناخبة ومرشَّحة وعضوة. أولاً: دور العادات والتقاليد والموروثات الاجتماعيَّة في التأثير على حجم مشارَكة المرأة في الحياة العامَّة، وعلى مشاركتها في العمل السياسيّ بشكل خاصٍّ، وهذا ما أشارت إليه دراسة أبو الخير (٢٠١٩) مؤكدة دور الموروثات الاجتماعيَّة والثقافيَّة في التأثير على مشارَكة المرأة في الحياة السياسيَّة؛ وأن تمسُّك الأُسَر بالقِيَم الثقافيَّة والاجتماعيَّة بشكل نسبيّ أدَّى إلى ظهور أجيال من النساء تفاوتنَ في حصولهنَّ على مختلف الفُرَص والإمكانيات والحقوق.

وعليه، فإن الإرث الاجتماعيّ قد يَحْرِم المرأةَ من استكمال التعليم، أو اختيار التخصُّص، أو العمل بشكلٍ عامٍّ، أو يفرض عليها العملَ المشروطَ بمجال ليس فيه اختلاط بالرجال (أبو الخير، ٢٠١٩). ولهذه المسائل ارتباط وثيق بقدرة المرأة على المشارَكة في الحياة السياسيَّة؛ ففي حال غياب الحقوق الأساسيَّة للمرأة، مثل حق التعليم، وحق العمل، كيف ستستطيع المرأة أن تُشارِك في مراكز صُنع القرار؟

وبالمثل، يُرجِع المزروعي (٢٠١٤، ص.١٧٢) ضَعْفَ مشارَكة المرأة الإماراتيَّة في العَمليَّة الانتخابيَّة لمقاعد المجلس الوطنيّ الاتحاديّ إلى طبيعة المجتمع الإماراتيّ وثقافته التي تؤثر في مدى إمكانية أن توجد المرأة في المراكز الانتخابيَّة، ففي أول تجربتين انتخابيتين في دولة الإمارات كانت مراكز الانتخاب قليلة؛ ممَّا جعَل المنافَسةَ عليها بالنسبة للمرأة مسألة صعبة، كما أن تلك المراكز كانت مختلطة؛ ممَّا قلَّل من فرصة مشارَكة العديد من النساء في العَمليَّة الانتخابيَّة.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ثانياً: دور القبلية في تعزيز مشاركة المرأة كناخبة ومرشَّحة، إذ تُشكِّل القبيلة جزءًا مهمًّا من الواقع السياسيّ والاجتماعيّ في المجتمعات الخليجيَّة والعربيَّة؛ وتُعطى للقبيلة شرعية اتخاذ قرارات سيادية تخص مجموعة من الأفراد تربطهم عَلاقات الدم والمصير، وعلى الرغم من عمليات الحداثة التي أسهمت –بشكلٍ كبيرٍ– في تقليص نفوذ النظام القَبليّ في اتخاذ القرارات الاجتماعيَّة، إلا أن ترسُّبات هذا النظام لا تزال واضحة في إطار العمليَّات السياسيَّة؛ فلا يزال العديد من المواطنين في دولة الإمارات يلجأ إلى دعم القبيلة أو العشيرة في العمليَّات الانتخابيَّة، من أجل الوصول إلى مقاعد المجالس المنتخَبة، وفي غياب الدعم من القبيلة تصبح المرأة غير قادرة على تحقيق أهدافها. فعلى مدى ثلاثة تجارب انتخابية في دولة الإمارات على مستوى البرلمان، لم تحصل إلا امرأة واحدة في كل تجربة على مقعد في البرلمان من خلال العَمليَّة الانتخابيَّة، ممَّا يفرض بذل المزيد من الجهود لرفع الوعي السياسيّ بأهمية مشارَكة المرأة في الحياة السياسيَّة، وتفعيل الحملات الانتخابيَّة النِّسْويَّة في دولة الإمارات، وتفعيل دور الجمعيات النِّسْويَّة أيضًا.

وبحسب نظريَّة الدَّوْر، قد يرى المجتمع الإماراتي أن مشارَكة المرأة الإماراتيَّة في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي لا تتناسب –بشكلٍ كبيرٍ– مع توقُّعات أفراد المجتمع لدورها فيه. فبحسب نظريَّة الدَّوْر، هناك أدوار أَوْلَى أن تؤديها المرأة الإماراتيَّة في المجتمع، والتي تتركَّز –بشكل خاصٍّ– في الأسرة، وقد يكون لذلك الدور قيمة أكبر لدى بعض أفراد المجتمع من قيمة مشارَكة المرأة في العمليات السياسيَّة.

وفي المقابل، أسهَم تطبيق نظام (الكُوتَا) النِّسْويَّة ضمن التجربة الانتخابيَّة الرابعة في دولة الإمارات في تعزيز المشارَكة السياسيَّة للمرأة، فقد شهدت الانتخابات في الدورة الرابعة للمجلس الوطنيّ الاتحاديّ قفزة هائلة في عدد المترشحات؛ حيث اجتازت لأول مرة حاجز المئة مرشَّحة؛ ممَّا يعني أنَّ المرأة على قدر من الاستعداد للخوض في المجال السياسيّ عند توفُّر الفرصة، وقد أوصت دراسة الخوالدة (٢٠١٨) حول المشارَكة السياسيَّة للمرأة الأردنيَّة بأهمية تبنّي نظام (الكُوتَا) النسائيَّة لرفع نسبة تمثيل المرأة في مراكز صُنع القرار، وخاصةً على مستوى السُّلطة التشريعيَّة (كعضوات في البرلمان) والسلطة التنفيذيَّة (كوزيرات) لتعزيز التمكين السياسيّ للمرأة، كما حثَّت الدراسة على أهميَّة زيادة الوعي والتدريب للنساء بشأن أهميَّة تمثيلهم في المجالس المنتخَبة ومراكز صُنع القرار.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

التوصيات:

على ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، توصي الباحثة بما يأتي:

- توعية أفراد المجتمع بأهمية دور المرأة في المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، وتصحيح المفاهيم الراسخة مجتمعيًّا نحو الأدوار النمطيَّة للمرأة؛ بهدف بناء ثقافة مجتمعيَّة تدعم وتثق في قدرة المرأة على المساهمة في الحياة الاجتماعيَّة، والاقتصاديَّة والسياسيَّة، وتحقيقُ مثل هذا الهدف العامّ هو جزء من سياسة عامَّة تتبنَّاها الدولة، ويتطلَّب الأمر تبنِّي نهج تشاركيّ بين القطاع العامّ والخاصّ والمدنيّ لتحقيقه؛ فالمؤسَّسات التعليميَّة عليها مسؤوليَّة التوعية في إطار المناهج والبرامج الطلابيَّة؛ في حين أن وسائل الإعلام التقليديَّة والحديثة مسؤولة عن إبراز الدور القياديّ للمرأة، وعدم الترويج للخطاب المعزِّز للنظرة النمطيَّة لدور المرأة في المجتمع، كما أن للمؤسَّسات الدينيَّة أيضًا دورًا مهمًّا في تصحيح المفاهيم الخاطئة والسائدة مجتمعيًّا حولَ نظرة الدين للمرأة. وعليه، فإن خلق ثقافة مجتمعيَّة واعية بأهمية دور المرأة في المجتمع وفي عمليات التنمية لا بد لها أن تستهدف كِلَا الجنسين بمختلف مراحلهم العمريَّة.
- تدارُس السلطات المعنِيَّة في الدولة آلية إحلال نظام (الكُوتَا) النسائيَّة المفروض على مقاعد المجلس الوطنيّ الاتحاديّ، وأن تدرس الآليات التي من الممكن أن تُسهِم في رفع انتخاب النساء في التجارب الانتخابيَّة المقبلة.
- أن يتم إجراء المزيد من الدراسات حول موضوع المشارَكة السياسيَّة للمرأة الإماراتية في الحياة البرلمانية، لفَهْم مواقع الضَّعْف والقوة، وتبنِّي برامج وسياسات أكثر دقةً في هذا الموضوع.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

١. أبو الخير، أ (٢٠١٩). مشكلات المرأة الإماراتيَّة بين التمكين السياسيّ والتمكين المجتمعيّ: دراسة حالة الإمارات. مجلة الآداب،(128) ، 429-472 http://search.mandumah.com/Record/977722

٢. أبو العزم، ع. (٢٠٢٠). معجم الغني. المكتبة الشاملة. https://shamela.org/pdf/4abd4ef6b7cab80b358d5000b057d5c6

٣. بحري، د. (٢٠١٤). النظريَّة النِّسْويَّة في التنمية. مجلة المفكر، (١١)، ٦٩-٨٢. مُسترجَع من https://search-mandumah-com.uoseresources.remotexs.xyz/Record/630891

٤. البوابة الرسميَّة لحكومة دولة الإمارات العربيَّة المتحدة. (٢٠٢٣أ). مجلس الوزراء. مُسترجَع من https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/the-uae-government/the-uae-cabinet

٥. البوابة الرسميَّة لحكومة دولة الإمارات العربيَّة المتحدة. (٢٠٢٣ب). انتخابات المجلس الوطنيّ. https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/the-uae-government/the-federal-national-council-/elections-

٦. البوابة الرسميَّة لحكومة دولة الإمارات العربيَّة المتحدة. (٢٠٢٤). تقارير الفجوة بين الجنسين. https://u.ae/ar-ae/information-and-services/social-affairs/gender-equality/gender-gap-reports -

٧. جمال، أ. (٢٠١٩، سبتمبر ٠١). بينهم ١٨٠ امرأة.. وإعلان القوائم النهائيَّة الثلاثاء ٤٩٦ مرشحًا رسميًّا يخوضون انتخابات الوطنيّ ٢٠١٩. الإمارات اليوم. https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2019-09-01-1.1247239

٨. جمال، أ. (٢٠٢٠، يناير ٢١). ٢١ ملاحَظة حول قانون التعليم وراء رفض الوطنيّ استكمال مناقشته: المجلس أعاده إلى اللجنة لعدم شموليته. الإمارات اليوم. https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2020-01-21-1.1298252

٩. الحمَّادي، م.، وتوهامي، إ (٢٠٢١). المرأة الإماراتيَّة والتمثيل النيابي في دولة الإمارات. مجلة الآداب،(138)، 515-536. http://search.mandumah.com/Record/1193900

١٠.الخوالـدة، ص. (٢٠١٨). المشـارَكة السياسـيَّة للمـرأة الأردنيَّـة: مشـارَكة المـرأة الأردنيَّـة فـي الانتخابـات البلديـة ٢٠٠٧ – ٢٠١٣. مجلـة العلـوم الاجتماعيَّـة، ٤٦(١)، ٢١٨-٢٥٢. http://search.mandumah.com/Record/907197

١١.الزمخشري، م. (١٩٩٨). أساس البلاغة. بيروت: دار الكتب العِلميَّة.

١٢.الشامسي، م. (٢٠١٨). عرض كتاب: "أم الإمارات فاطمة بنت مبارك.. مبادئ وانجازات." أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

١٣.صقر غباش يشيد بدعم القيادة الرشيدة المتواصل للمجلس الوطني الاتحادي وأعماله سيرا على نهـج القائـد المؤسـس. (٢٠٢٣، يوليـو ٠٥). وكالـة الإمـارات للأنبـاء. https://wam.ae/ar/details/1395303174706

١٤.عبد العال، م، وعبد الجواد، م. (٢٠٢٢). نظريَّة التحديث بين الواقع النظريّ والتطبيق الميدانيّ. مجلـة كليـة الآداب،(63) https://search-mandumah-com.uoseresources.remotexs.xyz/Record/1314520 .187-200

١٥.عبد المجيد، ن. (٢٠٢٢). دور المرأة في البرلمانات العربيَّة. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.

١٦.العتيبى، هـ. (٢٠١٩). العوامل المؤثِّرة على تفعيل مستوى المشارَكة السياسيَّة للمرأة السعوديَّة: دراسة مُطبَّقة على عضوات مجلس الشورى. مجلة القراءة والمعرفة،(3) ، 175-305. https://search-mandumah-com.uoseresources.remotexs.xyz/Record/952685

١٧.عمايديـة، ف (٢٠١٨). آليَّات تفعيل المشارَكة السياسيَّة للمرأة الجزائريـة في المجالس المحليَّة المنتخَبة. مجلة العلوم الإنسانيَّة،(50) https://search-mandumah-com.uoseresources.remotexs.xyz/Record/947440 .135 -146

١٨.الغفلي، ح. (٢٠١١). المشارَكة السياسيَّة للمرأة في دولة الإمارات العربيَّة المتحدة (العهد الجديد للمرأة الإماراتيَّة). دار النهضة العربيَّة.

١٩.غيدنز، أ. (٢٠٠٥). علم الاجتماع (فايز الصياغ، مترجم). بيروت: المنظَّمة العربيَّة للترجمة (تاريخ النشر الأصلي ٢٠٠١).

٢٠.فكيشة، ع. (٢٠١٨). نظريـة الـدور: المفـاهيم الأساسـية وأبعـاد التحليـل. مجلـة كليـة الآداب، (12)، http://search.mandumah.com/Record/994263 .159-180

٢١.اللَّجْنـة الوطنيَّـة للانتخابـات تعتمـد أسـماء الفـائزين فـي انتخابـات المجلـس الـوطنيّ. (٢٠٠٦، ديسمبر ٢٤). وكالة الإمارات للأنباء. http://wam.ae/ar/details/1395237650006

٢٢.اللَّجْنة الوطنيَّة للانتخابات. (٢٠١٩). اللَّجْنة الوطنيَّة للانتخابات تعتمد القائمة النهائيَّة للفائزين فـي انتخابـات المجلـس الـوطنيّ الاتحـاديّ ٢٠١٩. https://uaenec.ae/ar/media-center/news/13/10/2019/national-election-committee-announces-final-results-of-federal-national-council-elections-2019

٢٣.اللَّجْنة الوطنيَّة للانتخابات. (د.ت.). نتائج الانتخابات. https://uaenec.ae/ar/results

٢٤.المجلس الوطنيّ الاتحاديّ. (٢٠٠٩، يناير ٢٧). مضبطة الجلسة الخامسة من الدور الثالث من الفصل التشريعيّ الرابع عشر. https://www.almajles.gov.ae/FNCActivities/Pages/Diaries.aspx

٢٥.محمد، م. (٢٠٢٣، يوليو ٠٥). الوطني يختتم فصلة التشريعي السابع عشر.. عبدالرحمن العويس: الحكومة أجابت على ١٧١ سؤالاً برلمانياً خلال ٥٢ جلسة للوطني. البيان. https://www.albayan.ae/uae/news/2023-07-05-1.4690853

٢٦.المزروعي، م. (٢٠١٤). التجربة الانتخابيَّة في دولة الإمارات العربيَّة المتحدة لعامي ٢٠٠٦ و٢٠١١: الواقع والدلالات. دبي: مسار للطباعة والنشر.

٢٧.مطر، ع. (٢٠١٨). مبادئ العلوم السياسيَّة (الطبعة الثانية). غزة: جامعة الإسراء.

٢٨.مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (د. ت.). اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-elimination-all-forms-discrimination-against-women

٢٩.مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام. (٢٠٠٧). الإمارات والمشارَكة السياسيَّة. أبو ظبي: شركة أبو ظبي للطباعة والنشر.

٣٠.الورفلى، إ. (٢٠١٨). المشارَكة السياسيَّة. مجلة العلوم والدراسات الإنسانيَّة،(59) ، 1-18. http://search.mandumah.com/Record/1047854

٣١.وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطنيّ الاتحاديّ. (٢٠١٢). المرأة العربيَّة والحياة النيابيَّة. https://www.mfnca.gov.ae/ar/media/altamkin-newsletter-content/arab-women-and-parliamentary-life/

٣٢.وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطنيّ الاتحاديّ. (٢٠١٤). مُكوِّنات الوعي بثقافة المشارَكة السياسيَّة في الإمارات العربيَّة المتحدة. د. ن.

٣٣.وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطنيّ الاتحاديّ. (٢٠٢٣). إحصائيات الانتخابات [البيانات المفتوحة]. https://www.mfnca.gov.ae/ar/open-data/open-data-statistics/

المراجع الأجنبية:

1. Biddle, B. (1979). *Role Theory: Expectations. Identities and Behaviors*. New York: Academic Press.
2. Biddle, B. (1986). Recent developments in role theory. *Annual Review of Sociology*, *12*, 67–92. https://doi.org/10.1146/annurev.so.12.080186.000435
3. Chehab, S. (2022). *Women in Diplomacy Index 2022*. https://www.agda.ac.ae/docs/default-source/Publications/women-in-diplomacy-en-mar-2022.pdf?sfvrsn=4
4. Chehab, S. (2023). *Women Empowerment and Gender Balance: Soft Power Tools in the UAE Foreign Policy*. https://www.agda.ac.ae/docs/default-source/2023/women-empowerment-and-gender-balance--soft-power-tools-in-uae-foreign-policy.pdf?sfvrsn=c712673b_1
5. Cottais, C. (2021). Liberal feminism. *Gender in Geopolitics Institute*. Retrieved October 13, 2001, from https://igg-geo.org/?p=4041&lang=en
6. Eagly, A., Wood, W., & Diekman, A. (2000). Social role theory of sex differences and similarities: A current appraisal. In T. Eckes & H. M. Trautner (Eds.), *The developmental social psychology of gender* (pp. 123–174). New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates Publishers.
7. Giddens, A. & Sutton, P. (2009). *Sociology* (6th ed.). Cambridge: Policy Press.
8. Göçmen, D. (2008). Modernization Theory. In V. Parrilo (Ed.), *Encyclopedia of Social Problems* (Vol 2, pp.594-594). London: Sage.
9. Hesketh, A., & Williams, J. B. (2021). Public policy on gender equality in the United Arab Emirates: A critical appraisal. *International Journal of Sustainable Society*, *13*(4), 254-272. https://doi.org/10.1504/IJSSOC.2021.121617
10. Hughes, M., Paxton, P. (2019). The Political Representation of Women over Time. In Franceschet, S., Krook, M.L., Tan, N. (eds) *The Palgrave Handbook of Women's Political Rights* (ppt. 33-51). London: Palgrave Macmillan.
11. Huntington, S. & Nelson, J. (1976). *No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries*. Cambridge: Harvard University Press.
12. Inglehart, R., & Baker, W. (2000). Modernization, Cultural Change, and the Persistence of Traditional Values. *American Sociological Review*, *65*(1), 19–51. https://doi.org/10.2307/2657288

13. Inglehart, R., & Norris, P. (2001). Women and Democracy: Cultural Obstacles to Equal Representation. *Journal of Democracy*, *12*(3), 126-140. https://doi.org/10.1353/jod.2001.0054
14. IPU & UN Women. (2008). *Women in Politics: 2008*. https://www.ipu.org/resources/publications/infographics/2016-07/women-in-politics-2008
15. IPU & UN Women. (2012). *Women in Politics: 2012*. https://www.ipu.org/resources/publications/infographics/2016-07/women-in-politics-2012
16. IPU & UN Women. (2015). *Women in Politics: 2015*. https://www.ipu.org/resources/publications/infographics/2016-07/women-in-politics-2015
17. IPU & UN Women. (2017). *Women in Politics: 2017*. https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2017/4/women-in-politics-2017-map
18. IPU & UN Women. (2024). *Women in Parliament in 2023: The Year in Review*. https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2024-03/women-in-parliament-2023
19. IPU Archive. (2015). *Women in National Parliaments*. http://archive.ipu.org/wmn-e/arc/classif011215.htm
20. IPU Parline. (2020). *Monthly Ranking of Women in National Parliaments*. https://data.ipu.org/women-ranking?month=1&year=2020
21. IPU Parline. (2024). *Monthly Ranking of Women in National Parliaments*. https://data.ipu.org/women-ranking?month=2&year=2024
22. Renzetti, C. (2009). Feminism. In Parrillo, V. N. (Ed.), *Encyclopedia of social problems* (pp. 368-369). California: Sage Publications.
23. Stockemer, D., & Sundström, A. (2016). Modernization Theory: How to Measure and Operationalize it When Gauging Variation in Women's Representation? *Social Indicators Research*, *125*(2), 695–712. https://www.jstor.org/stable/48714590
24. Verba, S., Nie, N., & Kim, J. (1978). Participation and political equality: A seven nation comparison. Chicago: University of Chicago Press.
25. Webster, A. (2002). *Introduction to the Sociology of Development* (2nd ed.). New York: Palgrave.
26. Abu Al-Khair, A. (2019). Problems of Emirati Women between Political Empowerment and Social Empowerment: A Case Study of the Emirates. Journal of Arts, (128), 429-472 http://search.mandumah.com/Record/977722

27. Abu Al-Azm, A. (2020). Dictionary of the Rich. The Comprehensive Library. https://shamela.org/pdf/4abd4ef6b7cab80b358d5000b057d5c6
28. Bahri, D. (2014). Feminist Theory in Development. Journal of Thinker, (11), 69-82. Retrieved from https://search-mandumah-com.uoseresources.remotexs.xyz/Record/630891
29. The Official Portal of the Government of the United Arab Emirates. (2023a). Cabinet. Retrieved from https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/the-uae-government/the-uae-cabinet
30. The official portal of the Government of the United Arab Emirates. (2023b). National Council Elections. https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/the-uae-government/the-federal-national-council-/elections-
31. The official portal of the Government of the United Arab Emirates. (2024). Gender Gap Reports. https://u.ae/ar-ae/information-and-services/social-affairs/gender-equality/gender-gap-reports -
32. Jamal, A. (2019, September 01). Among them are 180 women.. and the announcement of the final lists on Tuesday 496 official candidates running in the 2019 National Elections. Emirates Today. https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2019-09-01-1.1247239
33. Jamal, A. (2020, January 21). 21 Notes on the Education Law Behind the National Council's Refusal to Continue Discussing It: The Council Returned It to the Committee for Not Comprehensiveness. Al-Emarat Al-Youm. https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2020-01-21-1.1298252
34. Al-Hammadi, M., and Touhami, E. (2021). Emirati Women and Parliamentary Representation in the UAE. Journal of Literature, (138), 515-536. http://search.mandumah.com/Record/1193900
35. Al-Khawaldeh, P. (2018). Political Participation of Jordanian Women: Jordanian Women's Participation in the Municipal Elections 2007-2013. Journal of Social Sciences, 46(1), 218-252. http://search.mandumah.com/Record/907197
36. Al-Zamakhshari, M. (1998). Basis of Rhetoric. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyya.
37. Al-Shamsi, M. (2018). Book Review: "Mother of the Emirates Fatima bint Mubarak.. Principles and Achievements." Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research.
38. Saqr Ghobash Praises the Continuous Support of the Wise Leadership for the Federal National Council and its Work Following the Path of the Founding Leader. (2023, July 05). Emirates News Agency. https://wam.ae/ar/details/1395303174706

39. Abdul Aal, M., and Abdul Jawad, M. (2022). Modernization Theory between Theoretical Reality and Field Application. Journal of the Faculty of Arts, (63), 187-200. https://search-mandumah-com.uoseresources.remotexs.xyz/Record/1314520
40. Abdul Majeed, N. (2022). The Role of Women in Arab Parliaments. Amman: Dar Amjad for Publishing and Distribution.
41. Al-Otaibi, H. (2019). Factors Influencing the Activation of the Level of Political Participation of Saudi Women: An Applied Study on Female Members of the Shura Council. Journal of Reading and Knowledge, (3), 175-305. https://search-mandumah-com.uoseresources.remotexs.xyz/Record/952685
42. Amaidiya, F. (2018). Mechanisms for Activating the Political Participation of Algerian Women in Elected Local Councils. Journal of Humanities, (50), 135 –146. https://search-mandumah-com.uoseresources.remotexs.xyz/Record/947440
43. Al-Ghafli, H. (2011). Women's Political Participation in the United Arab Emirates (The New Era for Emirati Women). Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
44. Giddens, A. (2005). Sociology (Fayez Al-Sayegh, Translator). Beirut: Arab Organization for Translation (Original Publication Date 2001).
45. Fakisha, A. (2018). Role Theory: Basic Concepts and Dimensions of Analysis. Journal of the Faculty of Arts, (12), 159-180. http://search.mandumah.com/Record/994263
46. National Elections Committee Approves the Names of Winners in the National Council Elections. (2006, December 24). Emirates News Agency. http://wam.ae/ar/details/1395237650006
47. National Election Committee. (2019). National Election Committee announces final list of winners of 2019 Federal National Council elections. https://uaenec.ae/ar/media-center/news/13/10/2019/national-election-committee-announces-final-results-of-federal-national-council-elections-2019
48. National Election Committee. (n.d.). Election results. https://uaenec.ae/ar/results
49. Federal National Council. (2009, January 27). Minutes of the fifth session of the third term of the fourteenth legislative term. https://www.almajles.gov.ae/FNCActivities/Pages/Diaries.aspx
50. Mohammed, M. (2023, July 05). Al-Watani concludes its seventeenth legislative session.. Abdul Rahman Al-Owais: The government answered 171 parliamentary questions during 52 sessions of the National. Al-Bayan. https://www.albayan.ae/uae/news/2023-07-05-1.4690853

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

51. Al-Mazrouei, M. (2014). The electoral experience in the United Arab Emirates for the years 2006 and 2011: Reality and implications. Dubai: Masar for Printing and Publishing.
52. Matar, A. (2018). Principles of Political Science (Second Edition). Gaza: Al-Isra University.
53. United Nations High Commissioner for Human Rights (n.d.). Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women. https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-elimination-all-forms-discrimination-against-women
54. Office of the Deputy Prime Minister for Media Affairs. (2007). The Emirates and Political Participation. Abu Dhabi: Abu Dhabi Printing and Publishing Company.
55. Al-Warfali, E. (2018). Political Participation. Journal of Sciences and Humanities, (59), 1-18. http://search.mandumah.com/Record/1047854
56. Ministry of State for Federal National Council Affairs. (2012). Arab Women and Parliamentary Life. https://www